الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠

إعداد:

أ/ خديجه حجر محمد الحارثي

طالبة دكتوراة، قسم القيادة والسياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك خالد

أ.د/ خضران عبدالله السهيمي

أستاذ أصول التربية، كلية التربية، جامعة الملك خالد

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور

المجلد السابع عشر - العدد الثاني (أبريل) ، لسنة 2025م

الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠

أ/ خديجه حجر محمد الحارثي [1]

أ.د/ خضران عبدالله السهيمي [2]

مستخلص البحث:

تحظى المرأة ودورها التنموي باهتمام كبير على المستويين المحلي والعالمي؛ وذلك ظرًا لمكانتها في المجتمع، ولن يتمكن المجتمع من تحقيق أهدافه وتطلعاته نحو التقدم والازدهار إذا كان نصفه معطلًا لا يُسهم في عملية البناء، ولقد اهتم الإسلام منذ ظهوره بالمرأة، وحفظ لها حقوقها، وصان كرامتها، وجعلها كفئًا للرجل في الحقوق والواجبات، ولقد نالت المرأة السعودية الكثير من حقوقها التي مكنتها لمشاركة الرجل في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، فأصبحت المرأة السعودية عالمة وقيادية، ولها دور بارز في المجتمع. إن تنمية المجتمع السعودي ومؤسساته الاجتماعية تعد مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة، ولذلك يسلط البحث الحالي الضوء على دور المرأة السعودية التنموي في المؤسسات الاجتماعية في ضوء رؤية المملكة 2030، متضمنا دورها التنموي، ومكانتها التنموية للمرأة في الإسلام، وأبعاد هذا الدور في المؤسسات الاجتماعية، كما يسلط البحث الضوء على التحديات التي تواجه المرأة السعودية للاضطلاع بهذا الدور التنموي في المؤسسات الاجتماعية، ويقدم مقترحات وتوصيات تعزز من هذا الدور.

الكلمات المفتاحية: الدور التنموي، المؤسسات الاجتماعية، رؤية المملكة 2030.

---

[1] طالبة دكتوراة، قسم القيادة والسياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك خالد
البريد الالكتروني: **Mek777265@gmail.com**

[2] أستاذ أصول التربية، كلية التربية، جامعة الملك خالد

The Developmental Role of Saudi Women in Social Institutions in Light of Saudi Vision 2030

Abstract:

Women and their developmental role have gained considerable attention both locally and globally due to their vital position in society. A society cannot achieve its goals and aspirations for progress and prosperity if half of its potential is inactive and does not contribute to nation-building. Since its emergence, Islam has emphasized the importance of women, preserved their rights, safeguarded their dignity, and granted them equality with men in rights and responsibilities. Saudi women have attained many of their rights, enabling them to participate alongside men in achieving sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia. Today, Saudi women are scholars, leaders, and active contributors to society. The development of Saudi society and its social institutions is a shared responsibility between men and women. Therefore, this study sheds light on the developmental role of Saudi women in social institutions in Light of Vision 2030. It explores their developmental contributions, the status of women in Islam, and the dimensions of their role within social institutions. Additionally, the study highlights the challenges faced by Saudi women in fulfilling this role and provides suggestions and recommendations to further support and enhance their contributions.

Keywords: Developmental Role, Social Institutions, Saudi Vision 2030

أولاً: مقدمة البحث:

تحظى قضية المرأة ودورها المجتمعي اهتمامًا عالميًّا نظرًا لأهميتها ومكاناتها المحورية في تشكيل البنية الاجتماعية؛ إذ تمثل المرأة نصف المجتمع وتعد أحد الأركان الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار فيه. كما أن المرأة أحد الركائز الأساسية لبناء الثروة البشرية، وأي مجتمع لن يتمكن من تحقيق أهدافه وتطلعاته نحو التقدم والازدهار والتنمية إذا كان نصفه معطلًا لا يُسهم في عملية البناء.

وقد أعطى الاسلام صورة متكاملة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع بل واعترف بدورها الحيوي في استمرار الإنسان خليفة الله على الأرض، فالقرآن الكريم والحديث الشريف والتفسير والاجتهادات تعطى للمرأة مكانة خاصة تترجم إلى تشريعات تحدد حقوقها وواجباتها. (الصبري، ٢٠١٧م، ص٥٠٣)

ويعد دور المرأة من أعظم الأدوار انطلاقاً من قول رسولنا الكريمﷺ «استوصوا بالنساء خيرًا» (البخاري،١٤٢٢هـ، ٥١٨٥)؛ حيث هي الموكل إليها بناء العنصر البشرى الملتزم ذي السلوك الإيجابي والقادر على العطاء، والإضافة المستمرة لطاقات الإنتاج إسهامًا في تحقيق أهداف التنمية الشامل.

واليوم في المملكة العربية السعودية –بفضل الله ثم حكومتنا الرشيدة– نالت المرأة السعودية الكثير من الامتيازات والفرص التي مكنتها لمشاركة الرجل في التنمية الحديثة بالمملكة العربية السعودية في ظل الشريعة الإسلامية والقيم العربية السامية، فأصبحت المرأة السعودية عالمة وقيادية، ولها دور بارز في المجتمع، وقد برز الكثير منهن اللاتي تم تكريمهن في المحافل المحلية والإقليمية والدولية.

فقد عملت المملكة العربية السعودية على تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وذلك من خلال تحسين وتطوير واستثمار قدراتها لأجل تفعيل دورها على الجانبين المحلي والعالمي، فقد تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠ أهدافًا رامية لضمان دور المرأة وتمكينها في التنمية المجتمعية، وإبراز هذا الدور باعتباره من العناصر الفعالة والمؤثرة في بقية الجوانب، وقد خصصت الرؤية هدفًا استرتيجيًا خاص بمشاركة المرأة في سوق العمل، ووضحت حقوقها في جميع الميادين سواء في الصحة أو التعليم، وإتاحة مستوى معيشي يليق بها، وهذا يرتبط بغايات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي، ومن الإجراءات التي اتخذتها المملكة لأجل تمكين المرأة السعودية أن أتاحت لها شغل مناصب قيادية في الدولة، فقد تم تخصيص (٢٠٪) من مقاعد الشورى للنساء في عام (١٤٣٤هـ) بأمر ملكي، بالإضافة إلى تعيين مجموعة من النساء في القطاعين العام والخاص، ومشاركة المرأة في سوق العمل، إذ باتت تشكل المرأة السعودية إحدى دعائم النجاح لرؤية

المملكة ٢٠٣٠ وستزيد من نسبة مشاركة المرأة في العمل إلى (٣٠ %) وذلك وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٧م، ص ص 39-40).

وقد جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتؤكد أن الثروة الحقيقية للوطن تكمن في المجتمع بأفراده الممثلين للهوية الوطنية بعمقها الإسلامي العربي الحضاري، وقيمها الراسخة، ولتؤكد أننا نفخر بإرثنا الثقافي، والتاريخي السعودي، والعربي والإسلامي، وندرك أهمية المحافظة عليه لتعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ القيم العربية والإسلامية الأصيلة (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٧م، ص ٩). وتمثل رؤية ٢٠٣٠ خطة استراتيجية تتضمن سياسات عامة ترسم معالم خطط التنمية الشاملة ولقد عكست رؤية ٢٠٣٠ التقدير الحقيقي للمرأة السعودية، فهي تهدف إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، والسماح لها أن تتبوأ مواقع قيادية مهمة خلال السنوات المقبلة، ومحاولة تدعيم وتنمية مواهبها، واستثمار طاقاتها وتمكينها لأخذ فرصتها ضمن برامج الرؤية الشاملة للنهوض بالاقتصاد السعودي، كما أن الرؤية تعزز حرية اتخاذ القرارات المهمة في حياتها، وذلك في ظل تشجيع الحكومة بالتحاق المزيد من النساء بالعمل، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى ضغط اجتماعي من أجل إصلاحات جديدة (البطريق، ٢٠١٩م، ص 437).

ومن هذه المنطلقات الكريمة التي تناولتها رؤية المملكة 2030 فقد تعاظم الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية المختلفة؛ وباعتبار مكانة المرأة السعودية ودورها البارز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تركزت رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 على تعزيز أولويات تخص المرأة وتعزيز مشاركتها الفعّالة في تطوير المجتمع وتحقيق التقدم. حيث تعد المرأة السعودية ركيزة أساسية في التنمية والبناء الاجتماعي، إذ لا يمكن تحقيق التقدم الحقيقي إلا من خلال دعمها وتمكينها من الوصول إلى الفرص المناسبة التي تمكنها من تحقيق طموحاتها وتطوير مهاراتها، بالإضافة إلى توفير بيئة ملائمة لنموها الشخصي والمهني، وتوفير الخدمات التي تسهل عليها أداء دورها في خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الوطنية (أفغاني ومحمد، 2023).

وإذا كانت المؤسسات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية تمثل الهيئات والمنظمات التي تعمل على تلبية احتياجات المجتمع وتحسين جودة حياته، وتعزيز التنمية في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال قطاعاتها المختلفة في التعليم والصحة والبيئة والثقافة، فإن هذه المؤسسات بحاجة إلى دور المرأة في التوجه نحو مجتمع حيوي تتكامل فيه المسؤولية الاجتماعية بين الرجل والمرأة، وهو ما يتطلب تعزيز أولويات تخص المرأة وتعزيز مشاركتها الفعّالة في تطوير المجتمع وتحقيق التقدم؛ حيث يمكن تحقيق التقدم الحقيقي إلا من خلال دعمها وتمكينها من الوصول إلى الفرص المناسبة التي تمكنها من تحقيق طموحاتها

وتطوير مهاراتها، بالإضافة إلى توفير بيئة ملائمة لنموها الشخصي والمهني، وتوفير الخدمات التي تسهل عليها أداء دورها في خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الوطن (الحكمي، 2020).

إن تنمية المجتمع السعودي ومؤسساته الاجتماعية تعد مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة، وإذا كانت المرأة السعودية شريكة الرجل في تحمل المسؤولية تجاه الدور التنموي، فهي عنصرًا مهما من عناصر قوة المملكة العربية السعودية، إذ تشكل ما يزيد عن 50% من إجمالي عدد الخريجين في الجامعات السعودية؛ لذلك لابد من استثمار طاقتها في بناء المجتمع ومن هنا ينبغي أن نعزز دور المرأة في شتى المجالات والمؤسسات في المجتمع وعلى الأكثر دورها التنموي، ومساندتها بشكل مستمر والعمل على تذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجهها و التي تعوق تحقيق المرأة لذاتها.

ثانيًا: مشكلة البحث:

أثرت منطلقات رؤية 2030 في تغيير وضع المرأة السعودية ومكانتها بصورة إيجابية، ونظراً للتغيرات الحادثة وتحديات المجتمع، فقد اقتحمت المرأة مجالات المجتمع المختلفة؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وبدأت تتحرر من دورها التقليدي إلى آفاق جديدة لتشارك في تطوير المجتمع وتغييره على النحو الأفضل. (عاشور،٢٠٢٣م، ص١٣٣).

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية أولت المملكة اهتمامًا كبيرًا بالمرأة وانخرطت في سوق العمل، وارتفع معدلات التحاقها في التعليم العالي شكل نقلة هائلة في نوعية القوى العاملة من النساء، وتضاعف أعدادهن في سوق العمل السعودي، حتى وصلت إلى مواقع قيادية عليا في مختلف المستويات الإدارية، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المرغوب، ولازال هناك تفاوت بين الجنسين في الوظائف الإدارية العليا، ويحتاج ذلك إلى زمن لتقليص تلك الفجوة والتغلب على المعوقات المجتمعية التي تحد من وصول المرأة إلى المستوى المرغوب في الوظائف الإدارية العليا، بالمقابل هناك تفاوت في توظيف المرأة في الجهات الحكومية، حيث يحظى التعليم والجامعات من توظيف المرأة السعودية بنسبة قدرها 11.8%، وزارة الصحة بنسبة قدرها 14.1% ثم بقية الجهات الحكومية حوالي 5.1% من إجمالي السعوديات الموظفات. (آل عمر والعبدي، 2018م)

وهذا الدور التنموي المأمول من المرأة السعودية وضع أمامها مجموعة من المتطلبات والتحديات للقيام بدورها في المؤسسات الاجتماعية المختلفة، سواء كانت هذه المؤسسات تعليمية أو صحية أو اقتصادية أو غير ذلك، وتتمثل أبرز هذه التحديات في التوازن بين الأدوار؛ فكثير من النساء السعوديات يجدن صعوبة في التوفيق بين الأدوار المختلفة التي يلعبنها كنساء في المجتمع، مثل دور الزوجة والأم والمهنية، مما قد يؤثر على قدرتهن على المشاركة بشكل كامل

في المؤسسات الاجتماعية، وهذا يتطلب دراسة الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية والتحديات التي تواجه هذا الدور.

وقد أظهرت دراسة الصبري (2022م) أنه "منذ بداية العقد العالمي للمرأة بدأ الاهتمام بدورها من خلال قضية التنمية والانشغال بتوظيف الطاقات البشرية؛ لتمكين المرأة لأداء دورها بفاعلية والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف المجالات، وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام كثير من الدول بإنتاج المادة والأفكار العلمية التي تساهم بها المرأة لتغيير المستقبل نحو الافضل، وايضاً في ايجاد الفرص من خلال المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني لقيام المرأة بدورها التنموي" (ص127).

وأوصت دراسة محمد (2030م) بـ" الاستمرار في دعم المرأة السعودية لتتمكن من لعب دورها كاملًا في تنمية مجتمعها بل وأن تلعب دورها في تحقيق رؤية 2030، والعمل على متابعة هذا الدور ودعمه من خلال تحليل البيانات بصورة دورية" (ص87).

وبناء على ما سبق فقد دعت الحاجة إلى إجراء هذا البحث باعتبار أن الدور التنموي للمرأة يسهم في تعزيز التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والتعاونية في جميع مؤسسات المجتمع السعودي، وهو ما يستلزم التعرف إلى الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية وفق رؤية المملكة 2030 والتحديات التي تواجه الدور في ضوء تعزيز الدور التنموي المأمول.

ومن هنا جاء هذا البحث ليجيب عن الأسئلة التالية:

1-ما الدور التنموي، والمكانة التنموية للمرأة في الإسلام؟
2-ما الدور التنموي للمرأة السعودية وأبعاده في المؤسسات الاجتماعية؟
3-ما الدور التنموي للمرأة السعودية وفق رؤية المملكة 2030؟
4-ما التحديات التي تواجه الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية؟
5-ما لمقترحات والتوصيات التي تعزز الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية وفق رؤية المملكة 2030؟

ثالثًا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1-التعرف إلى الدور التنموي، والمكانة التنموية للمرأة في الإسلام؟
2-التعرف إلى الدور التنموي للمرأة السعودية وأبعاده في المؤسسات الاجتماعية.
3- التعرف إلى الدور التنموي للمرأة السعودية وفق رؤية المملكة 2030؟
4-التعرف إلى التحديات التي تواجه الدور التنموي للمرأة السعودية وفق رؤية المملكة 2030من وجهة نظر العاملات في المؤسسات الاجتماعية.

4–تقديم مقترحات وتوصيات تعزز الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية وفق رؤية المملكة 2030.

رابعًا: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويمكن تحديد أهميته النظرية والتطبيقية فيما يلي:

الأهمية النظرية:

1–إلقاء الضوء على دور المرأة السعودية التنموي في المؤسسات الاجتماعية، هذا يمكن أن يساهم في فهم مدى تطابق الخطط الوطنية مع الواقع الاجتماعي والثقافي في المملكة، ويوفر رؤية متعمقة حول قدرة الرؤية على تحقيق التغيير المطلوب في المجتمع.

2–من خلال الإطار النظري للبحث الحالي يمكن تعزيز فهم التحديات والفرص التي تواجه المرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية من خلال قيامها بدورها التنموي.

3–ينطلق البحث من تناوله لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي تعد موضوعا حيويًا وحديثًا يمس احتياجات قطاعات مختلفة بالمملكة العربية السعودية.

4–إبراز ما تسهم به المرأة في بناء المجتمع وتطوره من خلال توضيح دورها التنموي في المؤسسات الاجتماعية.

5–تقديم مقترحات وتوصيات تعزز الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية، يفضي إلى الثراء المعرفي حول موضوعات المرأة.

6–دعم المكتبة العلمية التربوية بما يثري الباحثين في مجال البحث الحالي.

الأهمية التطبيقية:

1–يمكن أن يساهم البحث في توجيه الاهتمام الأكاديمي والمجتمعي نحو قضايا المرأة في المملكة العربية السعودية، وتشجيع البحث الأكاديمي في هذا المجال وإطلاق النقاشات العميقة حول كيفية تعزيز دور المرأة في المؤسسات الاجتماعية.

2–قد يكشف البحث عن واقع الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية.

3–قد يسهم البحث في تحديد المتطلبات اللازمة لتعزيز الدور التنموي للمرأة السعودية.

4–قد يسهم البحث في تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة السعودية أثناء قيامها بدورها التنموي، مما يساعد في التغلب على مثل هذه التحديات في المؤسسات الاجتماعية.

خامسًا: منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في صورته التقريرية، حيث تناول – لتحقيق أهدافه – عرضا تفصيليا للإطار النظري والمفاهيمي للموضوع محل الدراسة والبحث، وكذلك تمت المناقشات التحليلية التنظيرية حول "الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠" وانتهى البحث بتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات بما يخدم المرأة السعودية ويساعدها في القيام بدورها في خدمة مجتمعها.

سادسًا: مصطلحات البحث:

الدور التنموي:

مفهوم الدور: يعرف Tunnes الدور بأنه "مجموعة أنماط سلوكية تكون وحدة ذات معني، وتبدو ملائمة لشخص يشغل مكانه معينة في المجتمع مثل طبيب أو يشغل مركزاً محدداً عرفياً في علاقات شخصية متبادلة مثل وسيط، أو توحد مع قيمة معينة في المجتمع مثل أمين. (غيث، 1994م).

والدور التنموي هو: النشاط الذي يسهم في تعزيز التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والتعاونية ويؤدي بالوصول الى تنمية مستدامة تتماشى مع الفوائد التربوية والتعليمية والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية حسب أولويات المؤسسة او المنظمة أو الدولة (الضمور، 2023م).

وتعرفه الباحثة إجرائيًا بأنه: الإجراءات والأنشطة والممارسات التي تقوم بها المرأة السعودية بما يخدم المؤسسات الاجتماعية المختلفة وذلك وفق الرؤية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية المعلنة في رؤية المملكة 2030 ويتضمن هذا الدور تعزيز مشاركة المرأة في مختلف المؤسسات الاجتماعية مثل المؤسسات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، وغيرها، بهدف تعزيز دورها في التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة.

المؤسسات الاجتماعية: المؤسسات الاجتماعية تشير إلى هيئات وكيانات منظمة في المجتمع، والتي تتشارك فيها القيم والأهداف المشتركة، وتعمل هذه المؤسسات على تحقيق هذه الأهداف من خلال تنظيم الأنشطة والمبادرات والبرامج الموجهة نحو تحسين حياة الأفراد والمجتمع. وتشمل هذه المؤسسات مجموعة واسعة من الهيئات والمنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية والمنظمات الخاصة بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي أو العام (الصانع، 2023).

وتعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها: الهيئات والمنظمات والمنظمات السعودية الرسمية وغير الرسمية التي تعمل داخل المملكة العربية السعودية بهدف تقديم الخدمات والدعم للمجتمع والأفراد، وتشمل هذه المؤسسات مجموعة واسعة من الجهات التعليمية والتربوية، والصحية،

والاقتصادية، والجمعيات، والمراكز، وتهدف هذه المؤسسات إلى تعزيز التنمية المجتمعية والمساهمة في تحسين جودة الحياة.

رؤية 2030: هي رؤية شاملة أطلقتها المملكة العربية السعودية ترتكز على مرتكزات ثلاثة: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، واهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي؛ لتفتح مجالاً أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكاً بتسهيل أعماله، وتشجيعه؛ لينمو ويكون واحدا من أكبر اقتصاديات العالم، ويصبح محركا لتوظيف المواطنين، ومصدراً لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع، هذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦م، ص١٢).

سابعًا: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

المطلب الأول: الدور التنموي، والمكانة التنموية للمرأة في الإسلام:

يحتل دور المرأة التنموي في الإسلام مكانة بارزة؛ حيث يقدّم الإسلام رؤية شاملة تعترف بأهمية مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة، ولا ينحصر دورها في الأدوار التقليدية فحسب، بل يمتد إلى الإسهام في النهوض بالمجتمع من خلال التعليم، والعمل، والمشاركة الفاعلة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضًا. وقد أعطى الإسلام المرأة حقوقًا وواجبات تُعزز من قدرتها على التأثير الإيجابي، فكانت لها مكانة مرموقة كأم، وزوجة، وعضوة في العمل والمؤسسات المختلفة، فعن جابر بن عبد الله أن الرسول أوصى الرجال عن النساء حيث قال: "اتَّقوا اللهَ في النساءِ" (تفسير الطبري، ص 392)، ولا شيء أدخل في باب التقوى من تهذيب العقل، وتكميل النفس، وإعدادها بالتعليم والتربية إلى مدافعة الرذائل ومقاومة الشهوات، ولا من حسن المعاملة واللطف في المعاشرة؛ فعلينا أن نجعل الصلة بيننا وبينهنَّ صلة محبَّة ورحمة لا صلة إكراه وقسوة، هذا ما تفرضه علينا الإنسانيَّة، وتطالبنا به الشريعة، وهو مع ذلك فريضة وطنيَّة يجب علينا أداؤها؛ حتى تكون جميع أعضاء المجتمع عندنا حيَّة عاملة قائمة بوظائفها (قاسم أمين، 2010، ص59).

ومنذ فجر الإسلام حظيت المرأة بمكانة مرموقة، حيث أسهمت في المجتمع وشاركت في عملية البناء والتنمية إلى جانب الرجل، وبرزت هذه المشاركة عبر العصور من خلال ما منحته الشريعة الإسلامية من حقوق وواجبات تسهم في تمكين المرأة وتفعيل دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولقد قدَّم الدين الإسلامي صورة متكاملة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع، معترفًا بدورها الحيوي في استمرار الإنسان خليفة لله على الأرض؛ فلم يقتصر الإسلام على إعطاء المرأة حقوقها فحسب، بل أبرز دورها كشريك أساسي في التنمية المجتمعية والبشرية، مع تشجيعها على القيام بمسؤولياتها في مختلف المجالات (الصبري، 2022)، فعن

أم عطية نسيبة بنت كعب رضى الله عنها أنها قالت: "غَزَوْتُ مع رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخْلُفُهُمْ في رِحَالِهِمْ، فأصْنَعُ لهمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الجَرْحَى، وَأَقُومُ علَى المَرْضَى" (صحيح مسلم، 1812)

ولا يختلف اثنان على أهمية دور المرأة المسلمة في المجتمع؛ فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيرا بالغًا، يظهر ذلك جليًّا في الارتقاء به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري، على مستوى المجتمعات الإسلامية والعالم أجمع. والنظرة السريعة إلى التطور التاريخي لوضع المرأة في المجتمع الإنساني قبل الإسلام تكشف عن أنها قد عانت قديمًا معاناة كبيرة؛ حيث كان ينظر إليها على أنها أدني من الرجل، ولذلك كانت تحرم من كثير من الحقوق، فكان يحظر عليها أن تتصرف في أموالها، أو أن تعبر عن إرادتها حتى في أخص ما يخصها وهو اختيار شريك حياتها (المنذري، 2011).

وللمجتمع الإسلامي حق على المرأة؛ إذ إن لها دورها المهم في خدمة وتنمية المجتمع، فالمجتمع يهيئ لها فرص التزود من العلوم واكتساب المعارف والثقافات المتنوعة، فعليها أداء مسؤوليتها تجاه المجتمع متمثلة في إسهاماتها في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والإصلاحية والسياسية، وفي شؤون التنمية الاقتصادية، وفي مجال التهذيب الأخلاقي والإعلام وفي التوعية وتصحيح المفاهيم (مجيد وحسين، 2021)، فعن أبي سعيد الخدري قال: جاءت امرأة إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقالت: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك، فاجعل لنا من نفسك يومًا نأتيك فيه تعلمنا ما علمك الله. قال: «اجتمعن يوم كذا وكذا» فاجتمعن فأتاهن رسول الله – ﷺ – له فعلمهن مما علمه الله (صحيح مسلم، ص 2633)، وفي الحديث فوائد عظيمة منها الحث على تعلم المرأة، ولما لا!؛ فقد كانت السيدة عائشة رضي الله عنها عالمةً مفسِّرة ومحدِّثة، تعلِّم نساء المؤمنين، ويسألها كثير من الصحابة في أمور الدينا، وكانت رضي الله عنها تبين مدى فهمها وتدبُّرها للقرآن أمام النبي صلى الله عليه وسلم، وتُظهر حرصها على التمسك بآيات القرآن، قالت عائشة: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟ قال: "لا، لَكُنَّ أفضل الجهاد: حج مبرور" (صحيح البخاري، 1448، 1762)

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الإسلام يقدّم رؤية شاملة تعترف بأهمية مشاركة المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، ويؤكد الإسلام على أن تمكين المرأة من أدوارها التنموية ليس مقتصرًا على الأدوار التقليدية، بل يشمل إسهامها الفاعل في تنمية المجتمع ككل، كما أن الإسلام يمنح المرأة حقوقًا وواجبات تُعزز من دورها كشريك أساسي في التنمية البشرية والمجتمعية، مما يعكس دورها الحيوي في تحقيق التقدم والتطور. إن الإسلام يقدم نموذجاً متكاملاً لدور المرأة، حيث منحها مكانة مهمّة وأساسية في عملية التنمية المجتمعية، وهو

ما يُعد اليوم أحد المعايير التي تُقاس بها تقدم الأمم؛ فلقد أعطى المرأة حقوقًا وواجبات متساوية تُمكنها من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

المكانة التنموية للمرأة في الإسلام:

كان الإسلام سبَّاقًا في الاهتمام بالمرأة، والتأكيد على تمكينها، والحرص على تقدمها وتحقيق العدالة لها وحمايتها، فقد تضافرت النصوص من القرآن الكريم والسنة المطهرة لضمان حقوق المرأة وتمكينها من القيام بدورها في بناء المجتمع الإسلامي، بما لم يكفله لها أي دين أو نظام آخر على وجه الأرض، كما منحها الإسلام حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في جميع المجالات، مساواة منضبطة قائمة على ميزان الشرع، وبما يتناسب مع فطرتها وتكوينها، بالإضافة إلى ذلك خفف عنها الشرع بعض التكاليف التي يتحملها الرجل، لتتمكن من الإسهام بشكل إيجابي وفاعل في تنمية مجتمعها، بما يتماشى مع طبيعتها وتكوينها وفي إطار يصون حرمتها ويحترم كرامتها (قليوبي، 2023)؛ فقد حرم الإسلام وأدها، واستنكر كراهية الكفار في الجاهلية لجنسها قال تعالى: "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ(٥٨)" (سورة النحل، الأية 58، 59)، ومن حرص الإسلام عليها جعل موافقتها في الزواج شرطا لصحته، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله كيف إذنها؟ قال: أن تسكت" (صحيح البخاري، 5136)

ولم تغفل التربية الإسلامية عن دور المرأة في المجتمع بل منحتها حقوقًا تتناسب مع طبيعتها؛ فالمرأة ليست فردًا هامشيًّا في الإسلام بل ينظر إليها كعنصر مؤثر يمتلك أدوارًا متعددة، منها دورها التربوي داخل الأسرة ودورها في الحياة العامة، كما أكد الإسلام على احترام حقوق المرأة كعضو في الأسرة والمجتمع ومنحها حقوقًا أساسية مثل حق التعلم، وحق العمل، وحق المشاركة السياسية، فالمرأة تعد موردًا بشريًا مهمًا لتحقيق التنمية والازدهار في أي مجتمع، إذا تم توظيف إمكاناتها بما يتناغم مع طبيعتها ويتماشى مع ضوابط الدين الإسلامي؛ فهي نصف المجتمع ومربية النصف الآخر، والإسلام صان كرامتها ومكنها من العيش بكرامة وسعادة، مؤكدًا على مساواتها مع الرجل إلا فيما استثناه الشرع (الورثان، 2021)، روي عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إنَّما النِّساءُ شَقائِقُ الرِّجالِ" في كل شيء، إلا في شيء خص الله به النساء أو خص الله به الرجال؛ فالمرأة في التربية الإسلامية تُعد نواة الأسرة، وتحظى بالمكانة والاحترام الذي كفله لها الدين، كما أوصى بهن القرآن الكريم في غير ذات موضع قال الله تعالى: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء:١٩]، وقال تعالى: {وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [البقرة:٢٢٨].

وتتمتع المرأة في الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا بشخصيتها الاقتصادية المستقلة وحريتها الكاملة في التصرف بأموالها دون إذن زوجها، لأنها في هذا كالرجل سواء بسواء، وكذلك لها أن تبيع وتتاجر وتعقد الصفقات وتؤجر البيوت وترهنها، ولها الحق في أن تمتهن أي مهنة تحبها وتختارها، ولها أن تنتخب وتنتخب في إي مجلس تشريعي أو سياسي أو اقتصادي، ولها أن تتولى القضاء بل لها أن تفتى في الناس بإحكام الشريعة إذا كانت عليمة بها، مثلما كانت السيدة عائشة أم المؤمنين تفتي الصحابة في المسائل التي عرفتها وغابت عنهم، أي أن الدين الإسلامي أجاز عمل المرأة في كافة المهن بما يصون كرامتها ولا يسيء إلى أنوثتها، وأن الله يثني على من يتلقى أجرًا نظير عمل، فالعاملون والعاملات لهم عند ربهم أجر عظيم، وفضلاً عن ذلك فإن الله يساوي بين الجنسين في العمل إذا يقول عز وجلّ: "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ" (سورة النحل، آية 97)، وتلك هي بعض المعالم الرئيسة في نظرة الإسلام إلى المرأة (المريمي، 2016؛ الورثان، 2021).

وعلى سبيل المثال فإن زيادة فعالية المرأة المسلمة في العهد النبوي، كان في الأساس ناجمًا عن قدرتها على الوعي والاستيعاب، ولاشك أن السباق الاجتماعي الذي توجد فيه المرأة يحكم وعيها الثقافي ومشاركتها العامة، فقد تشجع التقاليد والعادات على تفعيل المشاركة الفاعلة في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية أو تقييدها، كما تفاوتت الأعراف المرتبطة بالحركة الاجتماعية للمرأة بين مجتمع مكة ومجتمع المدينة الذي تميزت فيه المرأة الأنصارية بالفعالية الاجتماعية الأوسع والذي دعم دورها التنموي أكثر، وقد أدى حرص المرأة المسلمة على المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع المختلفة في العهد النبوي إلى تكريس عملية التنمية ودفعها قدمًا للأمام (منشي، 2010).

ولقد جاء القرآن الكريم حافظًا للمرأة ولحقوقها، ونادي بشأنها بالمساواة والدمج والتمكين، وجعله تشريعًا لا يملك مؤمن أو مؤمنة الخيرة فيه، وهذا التشريع لحقوقها فيه تنويه لقيمة المرأة المسلمة وفيه أيضًا إعزاز وإكرام لها؛ لما لها من دور مهم في بناء الشعوب والمجتمعات والأجيال. والحقيقة أن موقع المرأة في نظام القيم في الإسلام، وفي نظام الحقوق والواجبات، مساوٍ الموقع الرجل لا يقل عنه بأي حال من الأحوال (عتيبة، 2020).

وفي هذا السياق أشارت دراسة عتيبة (2020) إلى أن الإسلام ساوى بين الذكور والإناث في الكرامة الإنسانية والتكاليف الشرعية وحرية الاختيار والعواقب المترتبة عليه، وأعطى المرأة الحق في التملك والإرث والذمة المالية المستقلة، وكثيرًا من الحقوق الأخرى التي لم تتحصل عليها المرأة في أي حضارة سابقة. كما أن للمرأة في رحاب التربية الإسلامية الحق الكامل في التعلم والعمل والمشاركة المجتمعية بمجالاتها المختلفة بما يحقق ذاتها وينفع مجتمعها

ويعكس سماحة الدين الإسلامي الحنيف، وبهذه المرئيات والركائز الفكرية مجتمعة تحصل المرأة على حقها في الاستمتاع بالحياة الطيبة بالإيمان والعمران.

في ضوء ما تقدَّم، يتضح أن الإسلام له السبق في الاعتراف بأهمية المكانة التنموية للمرأة، حيث منحها حقوقًا متساوية مع الرجل في جميع المجالات، لكن مع مراعاة طبيعتها الفطرية وتكوينها، كما أشارت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية إلى التزام الإسلام بتحقيق العدالة للمرأة، وتمكينها من أداء أدوارها بشكل إيجابي وفاعل في بناء المجتمع؛ فالإسلام لا ينظر إلى المرأة كعنصر هامشي، بل كعنصر مؤثر يتساوى في الحقوق والفرص مع الرجل، ولها دور أساسي في الأسرة والمجتمع. وعلى مدى القرون المتواصلة مكَّن الإسلام المرأة من الاستقلال الاقتصادي والحرية في التصرف بأموالها، وأجاز لها العمل في مختلف المهن، والمشاركة في السياسة والقضاء، وهذا التأكيد على حقوق المرأة وكرامتها يعكس قيم العدالة والمساواة في الإسلام، كما أن تأثير المرأة في العصر النبوي يُظهر كيف أسهمت بفعالية في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية، وهو ما يعكس أهمية المكانة التنموية للمرأة في الإسلام.

الأدوار التنموية للمرأة في الإسلام:

لطالما شغلت المرأة في المجتمعات الإسلامية وقامت بأدوار رائدة في جميع المجالات؛ حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة، وإلى الآن ما زالت المرأة في المجتمعات الإسلامية تكد وتكدح وتُسهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصاداته، وهي البنت أو الأخت، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دورًا لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته (المريمي، 2016).

لقد شاركت المرأة المسلمة عبر التاريخ الإسلامي جنبًا إلى جنب مع الرجل في الكفاح لنشر الإسلام والمحافظة عليه؛ فقد شاركت المرأة في أول هجرة للمسلمين إلى الحبشة، كما شاركت في الهجرة إلى المدينة المنورة، كما شاركت النساء في مبايعة النبي محمد ﷺ، حيث بايعته النساء في بيعتيّ العقبة الأولى والثانية، ولم تقتصر مشاركتها على الهجرة، بل خرجت مع الرجال في الغزوات التي قادها النبي محمد ﷺ، وأسهمت في ميادين القتال، ليس فقط عبر تمريض الجرحى، بل أيضًا في القتال بالسيف، رغم إعفائها من الجهاد وحمل السلاح (عبد الرحمن، 2021)، وأطلق العرب اسم "الآسيات" على من يقمن بهذه الخدمات الطبية ومن أمثلة هؤلاء روفيدة الأنصارية رئيسة المستشفى النبوي الحربي، فهي أو ممرضة عسكرية في الإسلام، ولُقبت بالفدائية، وليلى الغفاريّة التي اشتهرت بإجراء العمليات الجراحية البسيطة، وليس أدل من رضا رسول الله صل الله عليه وسلم عن فعلهن وثنائه عليهن لهذا الجهد، فكان يعطي روفيدة حصّة مقاتل، كما كان يكرم المجدات منهن بمنحهن قلائد مثل أميمة بنت قيس الغفاريي قلادة

تقدير علقها بيده الشريفة في عنقها، فكانت لا تفارقها أبدًا، وظلت في عنقها حتى ماتت، وأوصت أن تدفن معها رضى الله عنها، كما يقسم لهن من الفيء (نيرفانا حسين، 2022، 130)

وقد كان للمرأة في العهد النبوي جهودها ومشاركتها في التنمية الاقتصادية في جوانب متعددة؛ كالأعمال اليدوية، والخدمة المدنية والتجارة وغيرها من النشاطات الاقتصادية، ومن ذلك مشاركة الصحابيات الجليلات في الأعمال المهنية. كما شاركت المرأة في العهد النبوي في التجارة؛ فقد كفل لها الإسلام حق الملكية وحق التصرف بأموالها، وذكرت نصوص السنة المشرفة نموذجا مشرقًا في ذلك الجانب، وهو تجارة السيدة خديجة وكيف أنها كانت توفي الأجير حقه، وتكرمه. كما شاركت المرأة في صنع القرار السياسي من خلال تقديم رأيها ومشورتها في القرارات العامة كما حصل في حادثة صلح الحديبية؛ حيث أخذ النبي ﷺ بمشورة أم سلمة لها وذلك حين طلب منهم أن يتحللوا من إحرامهم؛ فكان الأمر عليهم شديدا لإصابتهم بالذهول في هذا الموقف الجلل؛ حيث دخل النبي ﷺ إلى زوجته أم سلمة طالبًا منها المشورة، فأخذ النبي ﷺ بمشورة امرأته؛ ليعلم الأمة دروسًا مهمة منها أن دور المرأة في المجتمعات لا يقل عن شريكها في جميع مجالات الحياة؛ فظهر رأيها الحكيم في إدارة وحلّ الأزمة السياسية من خلال الرأي الذي أبدته عندما طُلب منها (عبدالرحمن، 2021)، وفي الشجاعة والتصرف وتولي المهام الصعبة تطل علينا السيدة صفية بنت عبد المطلب عمة الرسول صل الله عليه وسلم التي قتلت اليهودي الذي تسلق الحصن الذي رفع فيه الرسول صل الله عليه وسلم ازواجه، وكذلك السيدة هند بنت عمرو الخزرجية وقد استشهد زوجها وأخيها وابنها في أرض المعركة فحملتهم جميعا لتدفنهم وهي تحتسبهم شهداء (نيرفانا حسين، 2022، 131)

إن الأدوار التنموية للمرأة في الإسلام ليست محدودة، بل تمتد لتشمل مجالات متعددة تسهم في نهضة المجتمعات؛ فالإسلام يُشجع المرأة على القيام بواجباتها وأدوارها المختلفة، ويمنحها الحقوق التي تعزز من قدرتها على الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه الرؤية الشمولية تعكس مكانة المرأة كعنصر أساسي في تحقيق التقدم والازدهار للأمم. وفي هذا الإطار تناولت دراسات كل من (المريمي، 2016؛ عتيبة، 2020؛ الصبري، 2022؛ مرجي، 2022؛ واطيلة، 2024) بعض الأدوار التنموية للمرأة في الإسلام من خلال مجموعة من المحاو يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي:

الدور الاقتصادي: تمتلك المرأة في الإسلام حق المشاركة في النشاطات الاقتصادية، كما أن الإسهامات الاقتصادية للمرأة تظهر بوضوح في التاريخ الإسلامي، حيث أدت نساء مثل أمنا خديجة بنت خويلد، زوجة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، دوراً مهماً كتاجرة ناجحة. إن

تشجيع الإسلام للمرأة على المشاركة في الأعمال التجارية والاستثمار يعكس تأكيدًا على حقها في تحقيق استقلالها المالي، مما يُسهم في تنمية الاقتصاد المجتمعي.

ولقد حث الإسلام على عمل المرأة سواء داخل منزلها أو خارجة إذا دعت الحاجة لذلك، فعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم: " كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيتِهِ، الإمَامُ رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والرَّجُلُ في أهْلِهِ رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والمَرْأَةُ في بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وهي مَسْؤُولَةٌ عن رَعِيَّتِهَا ..) (صحيح البخاري، 24.9)، ومن الشواهد أيضا الحديث المروي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أنه قال: " طُلِّقَتْ خَالَتِي، فأرَادَتْ أَنْ تَجُدَّ نَخْلَهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فأتَتِ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، فَقالَ: بَلَى، فَجُدِّي نَخْلَكِ؛ فإنَّكِ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا" (صحيح مسلم، 1483) (واطيلة، 2024، 339)

كما أعطى الإسلام المرأة حق العمل وتحاسب عليه شأنها في ذلك شأن الرجال قال تعالى: " مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97)" (سورة النحل، أية 97)، كما قال تعالى: "أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى" (آل عمران، أية 195)، كما رد لها حق الإرث بعدما كانت محرومة منه في الجاهلية؛ فلم تكن ترث شيئا من تركة الأب أو الزوج أو ذوي القربى، أما الإسلام فجعلها ترث وتورث قال تعالى: "لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا" (سورة النساء، أية 7).

كما جعل الإسلام للمرأة الحق في تملك المال على سبيل الاستقلال ومنها على سبيل المثال: قال تعالى: " لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (32)" (سورة النساء، أية 32)، وكقوله تعالى "وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ " (النساء: 6) وهذا ظاهر في أن المرأة إذا كانت يتيمة ثم صارت راشدة جاز لها التصرّف في مالها بعد اختبار حسن التصرف في المال، وكقوله تعالى: قوله تعالى "وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا" (النساء: 4). فأثبت الله تعالى للمرأة حق تملك المهر في نفس الوقت، كما قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَصَدَّقْنَ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ" (صحيح مسلم، 2/ 694) ففي هذا الحديث إثبات الملكية للمرأة، وإثبات حرية التصرف في هذه الملكية دون الرجوع إلى اسئذان أحد، وهذا يدل على أنها مخاطبة شرعا بالعبادات المالية كالرجل تماما.

الدور الاجتماعي: يُعزز الإسلام دور المرأة الاجتماعي، حيث يعتبرها شريكًا أساسيًا في بناء العلاقات الأسرية والمجتمعية، ولقد أعطى الإسلام المرأة حقوقًا أساسية كالتعليم والمشاركة

في الشؤون العامة، مما يُمكّنها من الإسهام في تعزيز القيم الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، تؤدي المرأة دورًا حيويًّا في التعليم وتربية الأجيال، وقد عظم الإسلام من شأن المراة كأم وأعلى مكانتها، فأمر بطاعتها وبرها قال تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ" (سورة لقمان، الأية 14)، وقوله تعالى: " وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ۚ" (سورة الأحقاف، أية 15)، كما أوصى النبي صل الله عليه وسلم بحسن تعاملها؛ فعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال: جَاءَ رَجُلٌ إلى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ، فَقالَ: مَن أَحَقُّ النَّاسِ بحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قالَ: أُمُّكَ قالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قالَ: ثُمَّ أُمُّكَ قالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قالَ: ثُمَّ أُمُّكَ قالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قالَ: ثُمَّ أَبُوكَ. (صحيح البخاري، 5971، صحيح مسلم، 2548)، وفي الإسلام يُعد خير الناس من هو خيرهم لأهله، مما يعكس اهتمام الدين بحقوق الأسرة وواجباتها؛ فعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: " خيرُكُم خَيرُكُم لأَهْلِهِ وأَنا خيرُكُم لأَهْلي" (أخرجه الترمذي (3895) واللفظ له)، وللمرأة المسلمة حقوق اجتماعيةكثيرة أوجبها الإسلام ونص عليها الدين سواء أكانت هذه المرأة أم، أو أخت، أو زوجة، أو ابنة.

الدور السياسي: الإسلام يعترف بحق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية، سواء عبر تولي المناصب القيادية أو المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، ومن الأمثلة البارزة على هذا الدور مشاركة النساء في العهد النبوي في الشؤون العامة، مثل النساء اللواتي بايعن النبي، وهو ما يعتبر اعترافًا صريحًا بقدرة المرأة على التأثير في المجال السياسي، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلاَدَهُنَّ وَلاَ يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ" (الممتحنة، الأية 12)، كما أن الإسلام عد المسؤولية في كل أبعادها سواء منها الاجتماعية أو السياسية مشتركة بين الجنسين الرجل والمرأة، كل فيها موكول له ومؤهل إليه لقوله تعالى: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ "(سورة التوبة، أية 71).

الدور التعليمي: التعليم في الإسلام ليس مقتصرًا على الرجال فقط؛ بل دعا الإسلام إلى تعليم النساء كذلك، فالمرأة المسلمة لم تُحرم من تلقي العلوم والمعارف، بل كان لها دور بارز في نشر العلم، وتعد السيدة عائشة بنت أبي بكر زوجة النبي محمد مثالاً بارزاً على النساء اللواتي أسهمن في نقل الأحاديث والتعليم الديني بشكل عام، وكل الآيات التي نزلت في فضل العلماء، والحث على طلب العلم مثل قوله تعالى: "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" (سورة الزمر، الأية 9)، وقوله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" (سورة فاطر، الأية 28)، وقوله تعالى: قال تعالى: "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ" (سورة المجادلة،

الأية 11) يتساوى فيه النساء والرجال؛ للقاعدة التي قررها رسولنا –صلى الله عليه وسلم– بقوله «النساء شقائق الرجال» وقد مضى أن كل ما فرضه الله على عباده وندبهم إليه، فالرجال والنساء فيه سواء إلا ما استثني بالنص، والعلم فريضة الله على عباده، ودلالة إرادته بهم الخير، فلا عجب أن يحث الإسلام المرأة أن تضرب بسهمها فيه، وأن تشمر لتكون من أهله (العيد، 2012، ص248).

الدور الديني: الإسلام يعترف بأهمية المرأة كشريك في الحياة الروحية والدينية، فكانت النساء جزءًا أساسيًّا من المجتمع الإسلامي في العهد النبوي وما بعده، وكانت النساء تشارك في العبادة والتعليم الديني، كما أسهمت النساء المسلمات في نشر الدعوة الإسلامية والمشاركة في مختلف الأنشطة الدينية سواء في العهد النبوي أو العهود التالية، فقد أنزل الله تعالى قرأنا يتلى يتضمن تلك المعاني السامية قال الله تعالى: "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ" (سورة آل عمران، الأية 195)، وكانت السيدة خديجة رضى الله عنها أول من آمن بالله ورسوله، وصدقت بما جاء به، فخفف الله بذلك عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فكان لا يسمع شيئًا يكرهه من الرد عليه فيرجع إليها إلا تثبته وتهون عليه أمر الناس، ولما أتاها رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ترجف بوادره، وقال: زملوني زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع. قال لخديجة: أي خديجة ما لي! لقد خشيت على نفسي، فأخبرها بنزول الوحي عليه. قالت له: كلا. أبشر، فو الله لا يخزيك الله أبدًا، فو الله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الدهر، ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل (صحيح البخاري كتاب بدء الوحي (١/ ٤) ٣).

واستخلاصًا مما سبق يمكن القول إن الأدوار التنموية للمرأة في الإسلام متعددة ومؤثرة، حيث يُعترف بدورها الحيوي في بناء المجتمع الإسلامي وتقدمه، وتتجلى هذه الأدوار في عدة مجالات رئيسية بداية من دورها التربوي المهم في الأسرة وتربية النشء، وكذلك المشاركة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد كان للمرأة دور فعال في التجارة، والتعليم، والعمل، وحتى في القضاء في بعض الحالات، كما شجع الإسلام المرأة على الإسهام في الأعمال الخيرية والاجتماعية، مما يعزز من دعم المجتمعات ويسهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد. وهذه المؤشرات تعكس حرص الإسلام على تعزيز الدور التنموي للمرأة على مر العصور، ويمكن القول إنه في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي نعيشها في العصر الحالي، يجب على المجتمعات الإسلامية التركيز على تعزيز دور المرأة في تحقيق التنمية في جميع المجالات، وذلك تطبيقًا لتعاليم الإسلام والحقوق التي كفلها المرأة في هذا الجانب؛ حيث لا شك في أن تشجيع المرأة على الانخراط في المجالات العلمية والتكنولوجية

والاقتصادية يعزز من الابتكار والنمو الاقتصادي، مما يعود بالنفع على المجتمع بأسره، وبالطبع فإن دور المرأة التنموي من خلال الإسهامات في المؤسسات الاجتماعية يأتي في مقدمة تلك الأدوار الحيوية.

المطلب الثاني: الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية:

لم تكن المرأة السعودية التي تعيش في ظل دولة تؤكد في دستورها السير على منهج الكتاب العزيز والسنة النبوية بمنأى عن المشاركة في العملية التنموية في جميع الميادين؛ وكانت إسهامات المرأة السعودية في التنمية التعليمية مبكرة منذ النشأة الأولى للمملكة العربية. والجدير بالذكر أن مشاركة المرأة السعودية في مجال التنمية العلمية المنافسة كانت في أعلى المستويات وقد أثبتت تميزها؛ حيث فازت بأعلى الجوائز في المحافل العالمية (عبد الرحمن، 2021)، فلقد حصدت الأميرة ريما بنت بندر، سفيرة المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية، جائزة "بطلة المرأة العالمية" في مجال الدبلوماسية العالمية (أريبيان بيزنس، 2024)، كما حصلت الدكتورة ماجدة بنت محمد أبوراس على جائزة التميّز للمرأة العربية لعام 2023 في دورتها الرابعة بمجال النشاط البيئي، في إطار اجتماع لجنة المرأة العربية بجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الـ 43، وذلك امتدادًا لمسيرة النجاحات التي تحققها المرأة السعودية في المحافل الدولية والمحلية (صحيفة مال، 15 أبريل 2024).

ولقد برزت علميًا كثير من العالمات والباحثات السعوديات في المجال العلمي وقدمن كثير من الإنجازات المتميزة أسهمن في التطور على المستوى المحلى والدولي ومنهم: المهندسة مشاعل الشيميري أول مهندسة سعودية تعمل في مجال تصميم الصواريخ بوكالة ناسا الأمريكية لدراسات الفضاء، والدكتورة نجلاء الردادي حصلت على براءة اختراع من مدينة الملك عبد العزيز في علاج الأورام السرطانية في عام 2017م، والدكتورة ليلى بنت سالم التي توصلت لعلاج الالتهابات العظمية باستخدام تقنية النانو في توصيل الدواء للمنطقة المصابة، والدكتورة غادة المطيري التي حصلت على جائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتورة سهاد كندي أول سعودية تحصل على جائزة دولية من لندن في مجال الكيمياء، ويعتبر من أبرز التكليفات التي تؤكد تمتع المرأة بحقها في العمل وتمكينها تكليف الأميرة ريما بنت بندر بنت سلطان بن عبد العزيز آل سعود سفيرا للملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بمرتبة وزير، وتعد أول سعودية تشغل منصب سفيرة (هالة محمد، 2023، 22).

ولقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيرًا لتعليم المرأة السعودية؛ وذلك باعتبار أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتأهليها وإعدادها بما يوسع مداركها ويزيد قدرتها وفعاليتها في بناء المجتمع، وتزويدها بمعارف ومهارات تساعدها على القيام بدورها سواء كزوجة أو كمواطنة

مهيأة للإسهام في خدمة وطنها في المجالات المناسبة لها خارج المنزل، ولذلك عملت الدولة على تعليم الفتاة السعودية فأتاحت الفرصة الكاملة لتحقيق ذلك وتوسعت في تعليمها أفقيًّا ورأسيًّا. وتبدو العلاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، حيث لا يمكن الفصل بينهما، فهو يتغذى منها ويغذيها، ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة، وهو عامل حاسم في التنمية، لأنه منشط النمو الاقتصادي (الملاحي، 2021).

وفي إطار تمكين المرأة في التعليم والتدريب وجّهت وزارة التعليم بتقديم عدد من البرامج التعليمية والتطويرية لتحسين بيئة المرأة العاملة في المجال التعليمي، حيث أعلنت ضمن البرنامج الوطني لتطوير التعليم إطلاق مبادرة تحسين الممارسات المهنية والتربوية لدى المعلمات، والبعد عن العزلة المهنية، وتقدّم مجموعة من المحاضرات والندوات وورش العمل للمعلمات في جميع مناطق ومحافظات المملكة، وآمنت المملكة بدور المرأة كقيادية فكلّفت متحدثة رسمية باسم وزارة التعليم للمرة الأولى في تاريخ التعليم وأول امرأة تشغل هذا المنصب في وزارة على مستوى المملكة، كما أولت المملكة عناية خاصة بتعليم الكبار، بما يتوافق مع تطلعاتها المحددة في خطط التنمية المتوالية فيما يخص خفض نسبة الأمية بين النساء من خلال تدابير تشريعية وغير تشريعية وتفعيل تلك التدابير، ومن أبرزها تطبيق قرار إلزامية التعليم، وإنشاء إدارة حكومية لتعليم الكبار تعنى بإعداد خطط وبرامج تعليم الكبار، والتوسع في نشر مدارس التعليم العام في القرى والهجر النائية. وافتتاح مراكز لمحو الأمية في إصلاحات النساء ودور رعاية الفتيات ودور رعاية المسنات والجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم، وأطلقت وزارة التعليم عددا من البرامج المرنة التي تستهدف الوصول للمستهدفات، مثل: برنامج مجتمع بلا أمية، وبرنامج مدينة بلا أمية، ومشروع (قوافل النور) الذي يستخدم التقنية في التدريس بواسطة سيارات متنقلة كفصول بحواسيب تتنقل في القرى لمحو الأمية المرأة الريفية وتوعيتها وبرنامج الحي المتعلم، كما وفرت وزارة التعليم للنساء العاملات عدة خدمات أبرزها: إتاحة وظائف خاصة بالنساء، إيجاد عدد من مقار حضانة لأطفال العاملات في قطاع التعليم، ومنح بدل (توصيل)، إتاحة فرصة التعليم عن بعد في الجامعات بهدف مساعدة المرأة على إكمال تعليمها (المنصة الوطنية، 2024)

كما حرصت القيادة الحكيمة على الدعم اللامحدود لتعليم المرأة وتمكينها في التعليم العام والعالي أنشئ في المملكة أول وأكبر جامعة نسائية في العالم وهي جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن، وفي إطار المبادرات المهمة لدعم المرأة ودعم مشروعاتها البحثية العلمية وجهودها في التنمية الشاملة صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان – حفظه الله – على إنشاء مركز سارة السديري لدراسات المرأة في جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن، والذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة ومكانتها وفق رؤية 2030، وتقديم الأنشطة

والفعاليات والبرامج التي تساهم في بناء وتأصيل المعرفة والمساهمة في تعزيز موقع المملكة في التنافسية العالمية، ويتضمن المركز متحفً ا متخصصا يبين دور المرأة الريادي في خدمة الوطن، ومكتبة رقمية مختصة بالإنتاج العلمي والبحثي. وقدمت وزارة التعليم عددا من المبادرات النوعية لدعم ريادة المرأة في مجال البحث والابتكار والتطوير، وقد أسهم ذلك في ارتفاع نسبة النشر العلمي المصنّف بنسبة 91% ، خلال الأعوام من 2019 حتى 2021م، كما ارتفعت نسبة استشهاد الأوراق العلمية للباحثات إلى 52% خاصة في العلوم الصحية والطبية، والعلوم الهندسية، والتقنية وعلوم الحاسب، كما بلغت نسبة المعلمات في وزارة التعليم من الإناث 51.8% من إجمالي عدد المعلمين، وفي التعليم العالي بلغت نسبة النساء في الدارسات العليا إلى إجمالي عدد الطلاب والطالبات 49.99% (تقرير المرأة السعودية، 2022، ص19).

ولقد أضحى الاهتمام بتمكين المرأة في الجانب الاجتماعي من أولى القضايا التي تهتم بها القيادة الرشيدة في المملكة العربية السعودية، فحرصت على تنمية قدرات ومهارات المرأة واستثمار طاقتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها، وتوفير مناخ آمن وخدمات تسهل عليها القيام بواجباتها الوطنية، مع ضمان تمتعها بحقوقها الكاملة في جميع المجالات بما يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في المجتمع، كما جاءت رؤية 2030 لترفع من مكانة المرأة بزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل، وأشارت بأنها ستتيح المجال للمرأة في المستقبل المشاركة في مواقع قيادية في المملكة، وستقدم لها الدعم الكافي والمناسب للنهوض بها في الاقتصاد وسوق العمل، إلا إن تمكين المرأة السعودية ودعمها من قبل الحكومة يتطلب إلى جانبه الدعم بالوعي الثقافي والاقتناع من جميع شرائح المجتمع، مما يستلزم رفع درجة الوعي المجتمعي، وتغيير المفاهيم والأفكار الخاطئة عن قدرات المرأة وإمكاناتها، وإصلاح الأفكار الاجتماعية التي تقف عائقًا أمام تقدم المرأة، إضافة لضرورة وعي المرأة بذاتها وتعزيز ثقتها بإمكاناتها (قليوبي، 2023).

ولم تكتف الإصلاحات الجديدة الخاصة بتمكين المرأة السعودية في رؤية 2030 بإشراكها في الحياة العملية فحسب، بل أثارت عدة قضايا أخرى مثال التصدي للعنف الأسري، وتهدف خطط الإصلاح إلى إنفاق 9 ملايين ريال على خدمات ضحايا العنف الأسري، و19 مليون ريال أخرى لتحسين الوعي بالقضية. وتحدد الخطة أهدافا تتمثل في زيادة عدد وحدات حماية ضحايا العنف الأسري من58 إلى 200 وحدة، وحل ثلاثة أرباع مشاكل العنف الأسري خلال ثلاثة أشهر من تلقي البالغات بها (الخليفة، 2020، 77)، وإطلاق برنامج الأمان الأسري الوطني الذي دور المملكة في المجالات الإنسانية والمساهمة في إعداد الأنظمة والسياسات الوطنية لمكافحة العنف الأسري، والمساهمة في إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية المستقبلية

لمكافحة العنف الأسري، ورفع الوعي المجتمعي أفراداً ومؤسسات بأضرار العنف الأسري وتأثيراته السلبية على المجتمع على المدى البعيد، وتأهيل وتدريب العاملين لدى مختلف الجهات المعنية للتعامل بفعالية مع قضايا العنف الأسري ويدعم الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري والجهات المقدمة للرعاية لهم (المنصة الوطنية، 2024).

ومن خلال ما سبق تظهر بعض ملامح الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية؛ حيث حرصت المملكة على تمكين المرأة في الجانب الاجتماعي من خلال تعزيز حضورها في مجالات العمل المختلفة، ودعم إسهاماتها في المجتمع عبر تقديم فرص متكافئة تضمن مشاركتها الفعالة في بناء مجتمع مستدام، وقد شمل هذا التمكين توفير بيئات عمل آمنة، وسن قوانين تحمي حقوق المرأة وتدعمها، بالإضافة إلى فتح الأبواب أمامها لتولي مناصب قيادية في المؤسسات العامة والخاصة، كما ساعدت برامج التأهيل والتدريب المهني التي توفرها المملكة على تحسين مهارات المرأة وزيادة قدرتها على الإسهام في التنمية الشاملة، كما أن هذه الجهود تعكس حرص القيادة الرشيدة وولاة الأمر حفظهم الله على الاستفادة من طاقات المرأة لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتؤكد على أهمية تعزيز الوعي الثقافي والمجتمعي بدور المرأة، بما يسهم في تغيير التصورات التقليدية وزيادة قبول المجتمع لمشاركتها في التنمية بجميع جوانبها.

أبعاد الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية:

تشير دراسة أحلام عمر (2020) إلى أن الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية يرتكز على العديد المبادئ وهي تنمية القدرات الشخصية، والعمل على تحقيق العدال والمساواة القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتقديم المساعدة لها والتعاطي معها بناء على قدراتها، وأن الآليات المتبعة في تمكين المرأة السعودية تتمثل في العمل على زيادة الفرص المتاحة اقتصاديًّا وذلك بتوسيع مجالات العمل لها، ورفع نسبة المساهمة الممنوحة لها في مواقع صناعة القرار وبناء السياسات الاقتصادية، واتاحة الفرصة لها للمشاركة في المشاريع التنموية، وأن تمكينها يُقاس بعدد من المؤشرات كزيادة المشروعات والأنشطة التي تسهم في رفع مستوى دخلها، والعمل على مساواة المرأة والرجل في الراتب والأجور، وتسهيل حصولها على التسهيلات المالية.

وتشير دراسة ابن الشميلان (2016) إلى أن المرأة السعودية تسهم في النشاط الاجتماعي عن طريق تأليف الجمعيات النسائية التي تشارك في تنمية المجتمع اجتماعيًّا واقتصاديًّا، لأن كل جمعية تقوم بالعديد من الخدمات للمجتمع التي من أهمها: رعاية الطفولة، ورعاية الأمومة، ورعاية الأسر الفقيرة، والتأهيل المهني، والاهتمام بالسجناء والسجينات، والتوعية الدينية، والتوعية الصحية، والتوعية الاجتماعية، وعمل الحفلات والمعارض، وبالإضافة إلى

الجمعيات الخيرية النسائية، بدأت المرأة تسهم في تنمية المجتمع بطرق أخرى مثل اشتراكها في الجهاز الصحي كطبيبة وممرضة، فقد أصبح هناك العديد من الطبيبات السعوديات والعديد من الممرضات السعوديات، وهؤلاء يسهمن برفع المستوى الصحي والنوعية الصحية. كما أسهمت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق عملها في وزارة الإعلام واشتراكها في الإذاعة والتلفزيون والصحف اليومية والمجلات.

إن المملكة العربية السعودية الآن وبعد مواجهة الكثير من العديد من التحديات: الثقافية، والاجتماعية مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمشاركة بين أبنائه رجالاً ونساء للإسهام في دفع عجلة التنمية، وخلال التطورات الحثيثة والاهتمام بقضايا المرأة، كان الملمح الأبرز في هذا الصعيد هو تمكين المرأة السعودية. لقد مر التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية بعدة مراحل حتى بلغ ما هو عليه اليوم، وكل مرحلة من هذه المراحل كانت لها مواردها التي اعتمدت عليها (قليوبي، 2023)، وفي هذا السياق تتجلى أبعاد الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية من خلال مظاهر التمكين الاجتماعي.

ولتأكيد التمكين الاجتماعي للمرأة، حسّنت المملكة العربية السعودية من تصنيفها في المؤشرات العالمية من خلال القيام بإصلاحات للقوانين والتشريعات المتعلقة بتمكين المرأة، وإيجاد المبادرات والمشايع التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل السعودي والعمل على تنفيذها بهدف تحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق العدالة في تكافؤ الفرص في سوق العمل؛ حيث ينص قانون العمل السعودي على حقوق المرأة العاملة كما يلي:

1- تعمل المرأة في كل المجالات التي تتفق مع طبيعتها ويحظر تشغيلها في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة.
2- للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع لمدة الأسابيع الأربعة السابقة والأسابيع الستة اللاحقة له.
3- على صاحب العمل أن يدفع إلى المرأة العاملة أثناء انقطاعها عن عملها في إجازة الوضع ما يعادل نصف أجرها إذا كان لها خدمة سنة فأكثر لدى صاحب العمل، والأجرة كاملة إذا بلغت خدمتها ثلاث سنوات فأكثر يوم بدء الإجازة.
4- على صاحب المنشأة توفير الرعاية الطبية الكاملة للمرأة العاملة أثناء الحمل والولادة.
5- يحق للمرأة العاملة عندما تعود لمزاولة بعد إجازة الوضع أن تأخذ بقصد إرضاع طفلها فترات راحة لا تزيد في مجموعها عن ساعة في اليوم الواحد، وذلك علاوة على فترات الراحة الممنوحة لجميع العاملين، وتحسب هذه الفترة من ساعات العمل الفعلية، ولا يترتب عليها تخفيض أجر.
6- لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء تمتعها بإجازة الوضع.

7-لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة أثناء فترة مرضها الناتج عن الحمل أو الوضع، ويثبت المرض بشهادة طبية معتمدة.

8- على كل صاحب عمل يشغل خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكانا للمربيات يتوافر فيه العدد الكافي من المربيات، لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات. (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 2012)

9- للمرأة العاملة المسلمة التي يتوفى زوجها الحق في إجازة عدة بأجر كامل لمدة لا تقل عن أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2024).

كما تأسست جمعية دعم لرعاية الأرامل والمطلقات بمنطقة مكة المكرمة لتقدم الخدمات لشريحة المطلقات والأرامل في المجتمع والتي لديهن عدد من الاحتياجات المهمة والتي تسعى الجمعية لتقديم المساندة اللازمة والعاجلة لهن والتي تشمل الاستشارات النفسية والقانونية والاجتماعية بالإضافة لتوفير السكن وغيرها من الاحتياجات. ولا يقف تقديم الدعم لهذه الفئة على الاستشارات؛ بل تسعى الجمعية لتمكينهن في المجتمع بتأهيلهن على مهارات سوق العمل ومحاولة توظيفهن بالشراكة مع القطاعات ذات العلاقة، كما دعمت الحكومة الأرامل والمطلقات بتوفير عدة خدمات: صندوق النفقة، والدعم السكني للأرامل، خدمة معاش الضمان للأرامل والمطلقات، وبرنامج كنف من بنك التنمية للأرامل والمطلقات .

وفي إطار التمكين الاجتماعي التشريعي للمرأة السعودية اتخذت المملكة التدابير اللازمة لحماية حقوق المرأة وتمكينها؛ فقد صدر أمر ملكي يؤكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمة لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها. وكذلك صدرت مدونة الأحكام القضائية، وتقلدت مناصب حكومية مهمة، أبرزها تعيينها سفيرة في أهم دولة بالعالم، الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار في القطاعين العام والخاص (الأحمدي والبرديسي، 2019).

كما اطلقت المملكة العديد من البرامج والمبادرات لتمكين المرأة السعودية العاملة؛ لتعزيز دور المرأة القيادي بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين أبرزها: مشروع تمكين القياديات النسائية في مواقع اتخاذ القرار والذي أسهم في تدريب وتوجيه (506) من النساء العاملات حول المملكة، ومشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، ومشروع استراتيجية العمل عن بعد في الخدمة المدنية، ومشروع دور ضيافة الأطفال في مقرات العمل، والمنصة الوطنية للقيادات النسائية السعودية (قياديات)، وبرنامج نقل المرأة العاملة (وصول)، وهو برنامج لنقل النساء العاملات، ويغطي 13 منطقة من مناطق المملكة، مرتبط بصندوق الموارد البشرية والتنمية لدعم النساء العاملات، وذلك بتخفيض 80% من تكاليف التنقل إلى مقرات العمل،

وبرنامج حضانات الأطفال للمرأة العاملة (برنامج قرة) وذلك من خلال بوابة إلكترونية موحدة تجمع كل ما يخص قطاع ضيافة الأطفال في المملكة العربية السعودية. وتهدف البوابة إلى خلق جسر تواصل بين مراكز ضيافة الأطفال لطرح خدماتها وتسويقها لأولياء الأمور الباحثين عن مراكز لتسجيل أبنائهم، بالإضافة إلى دعم تمكين المرأة العاملة من الالتحاق بسوق العمل والاستمرار فيه (المنصة الوطنية، 2024).

وكثمرة لما سبق ذكره برز عدد من سيدات الأعمال السعوديات في المحافل العالمية ممثلات لبلادهن وذلك يعد خطوة مشرفة في تاريخ التنمية، وحققت النساء السعوديات تفوقًا ونجاحًا باهرًا في المجالات العلمية، حيث قدمن في السنوات الماضية عددًا من الاختراعات والإنجازات التي وضعتهن في مصاف العلماء في العالم؛ ما دعا عددًا من المؤسسات العلمية الدولية المتميزة إلى دعوتهن للانضمام أو المشاركة المباشرة في أبحاثها وتجاربها. وخطت المرأة السعودية خطوات متسارعة وإيجابية في مجال الأعمال الخيرية والتطوعية، إضافة إلى دورها البارز في فعاليات الحوار الوطني، وفي المجال الإعلامي والثقافي، ونجاحها في إدارة بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة والطفل والعنف الأسري والخدمة الاجتماعية بكل كفاءة واقتدار. وتتيح المملكة العربية السعودية الفرص للمرأة لإثبات قدراتها في مجال الخدمات الصحية والتعليم الصحي والبحث العلمي على مستوى العالم (الحربي، 2021).

ويعتمد التمكين الاجتماعي على وجه الخصوص على عدة مبادئ استمدها من طريقه تنظيم المجتمع والتي يمكن طرحها على النحو التالي (الفارس، 2020):

مبدأ المشاركة: يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث إنه يبنى أساس عمله على المشاركة بين أفراد المجتمع والإحساس بمشكلاتهم النابعة منهم والمشاركة في حلها بناءً على قدراتهم واستثمار موارد مجتمعهم.

مبدأ الاعتماد على الذات: يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات أفراد المجتمع الشخصية لكي يتمكنوا من مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم وبأقل الإمكانات المتاحة في مجتمعهم المحلى.

مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو: وذلك من خلال التعامل مع الأفراد كما هم ثم محاولة مساعدتهم لتنمية قدراتهم وأيضا التعامل مع المجتمع بموارده المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

مبدأ العدالة المجتمعية: إن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد بالمجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بشكل وبأسلوب موضوعي بعيد عن التحيز الشخصي.

ولذلك أقرت المملكة العربية السعودية جملة من القرارات العدلية التي تعزز حقوق المرأة، وتراعي وضعها وظروفها، ومن ذلك:

1–لا يجوز الحبس التنفيذي للمرأة إذا كانت حاملاً أو كان لها طفل لم يتجاوز الثانية من عمره

2–نصت الأنظمة على وجوب إعطاء النساء حقوقهن من الميراث والتركات، وخصوصًا العقارات

3–سكوت المرأة عن المطالبة بحقها في الميراث لا يعني سقوط حقها إذا طالبت به

4–تقوم محاكم الأحوال الشخصية بالنظر في طلب التزويج لمن لا ولي لها، ولمن كان لها أولياء ولكن عضلها أولياؤها أي منعوها من التزويج

5–تحريم العضل وهو منع تزويج الفتاة من الراغب فيها، ونكاح الشغار وهو أن يزوج الولي موليته الشخص على أن يزوجه موليته، ومنع إجبار المرأة على من لا تريده في النكاح

6–التحجير وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه ومنعها من الزواج بمن تتوفر فيه الشروط المعتبرة، أمر لا يجوز، ومحرم شرعاً، ومن أصر على ذلك، فإنه يعاقب بالسجن وأخذ الكفالة عليه.

7–تنفيذ الأحكام الصادرة المتعلقة بحضانة الصغير والأحوال الشخصية جبراً ولو أدى ذلك إلى الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة).

8–يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 3 أشهر كل من امتنع عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة أو الولاية أو الزيارة.

9–لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً.

10–التنفيذ المعجل للأحكام الصادرة لصالح المرأة في بعض الأحوال، منها: (النفقة، وأجرة رضاع أو سكن، رؤية صغير، أو تسليمه لحاضنه).

11–يحق للمرأة في المسائل الزوجية والحضانة والنفقة والعضل إقامة الدعوى في محكمة بلدها، ويلزم المدعى عليه الحضور للمحكمة.

12–يصدر القضاء أوامر وقتية لصالح المرأة تكون واجبة النفاذ وذلك في القضايا التي ترى المحكمة رفع الضرر عنها بشكل عاجل لحين الانتهاء من قضيتها.

13–تولية الأم على أولادها الصغار في حال وفاة أبيهم أو فقده، وحتى عند إقامة ولي غير الأم كالأخ أو العم، جرى العمل على اشتراط موافقة أم الأولاد على ذلك.

(المنصة الوطنية، 2024، وزارة العدل، 2024، هالة محمد كامل، 2023)

ومن خلال ما سبق يتضح أن التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية شهد تقدمًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالإصلاحات الوطنية ضمن رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع وتفعيل مشاركتها في مختلف المجالات، يمكن تلخيص أهم ملامح

التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية كالتالي: توسيع فرص التعليم، وتعزيز المشاركة في سوق العمل: حيث أقرت المملكة سياسات لتسهيل بيئة عمل مرنة وداعمة للمرأة، كإنشاء حضانات للأطفال في مقار العمل وتفعيل أنظمة عمل عن بُعد، وتسهيل الإجراءات القانونية والاجتماعية التي توفر للمرأة بيئة داعمة لها للعمل أو التعلم أو الانتاج؛ حيث أصدرت المملكة قوانين تدعم استقلالية المرأة في التنقل، والإقامة، والسفر، دون الحاجة لإذن ولي الأمر، كما أقرت حقوقًا قانونية في الحماية من العنف الأسري وضمانات في مجالات الأحوال الشخصية، وبفضل هذه الجهود، أصبحت المرأة السعودية عنصرًا فعالًا يسهم في التنمية المجتمعية والاقتصادية، ويعزز من حضورها في مختلف المحافل الوطنية والدولية.

المطلب الثالث: الدور التنموي للمرأة السعودية وفق رؤية المملكة 2030

تعيش المملكة العربية السعودية نهضية غير مسبوقة تطال كافة مفاصلها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية وذلك منذ اعتماد رؤية 2030 في أبريل 2016 التي أطلقها ولي عهد المملكة محمد بن سلمان كخارطة طريق قيدت تحولات عميقة مادية وثقافية من خلال برامجها التي نقلت ولا تزال تنقل المجتمع السعودي ككل الي مستوى غير مسبوق من الحراك الدائم اقتصاديا وسياسيا ووثقافيا واجتماعيا.

وتعد المرأة السعودية أحد أهم الأضلاع التي عنيت بها الرؤية بأنصافها وتمكينها باعتبارها تمثل نصف المجتمع، وقد تبنت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 مبدأ تمكين المرأة السعودية كهدف من أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها شريكًا مجتمعيًا بجانب الرجل في إحداث التنمية، ووجهت إلى الالتزام بتطوير مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من إيجاد الفرص التي تساعدها في بناء مستقبلها والمشاركة في تنمية مجتمعها، ولكن مازالت العلاقة بين المرأة والتنمية علاقة ملتبسة؛ بسبب ثقافة المجتمع القائمة على العادات والتقاليد، والتي قد تكون عائقًا نحو تمكين المرأة السعودية. وفي هذا الصدد تسعى المملكة لإيجاد سياق تنموي ملائم لمشاركة المرأة في البرامج والمشاريع التنموية، بما يتضمنه من تطوير لمهاراتها وقدراتها وتقديم الدعم المناسب لها (أفغاني ومحمد، 2023).

وفي عهد الملك سلمان بن عبد العزيز أصبحت المرأة السعودية شريكا فاعلاً في تنمية وطنها، وتم إطلاق رؤية المملكة 2030 والتي شملت من ضمن أهدافها تمكين المرأة بكونها عنصرًا مهمًّا حيث تمثل ما يربو عن (50%) من خريجي الجامعات، لذلك تعهدت بالاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار ما لديها من طاقات. كما تعير الرؤية اهتمامًا بتمكين المرأة للحصول على الفرص الملائمة التي تخولها للعمل على بناء مستقبلها، وللإسهام في عجلة التنمية اجتماعيًّا واقتصاديًّا. وكذلك تستهدف الرؤية تمكين من المرأة من خلال زيادة نسبة المرأة العامل في سوق العمل من (22) إلى (30%)، وخفض نسبة البطالة من (11,6) إلى (70%)

للمواطنين والمواطنات في السعودية بحلول عام 2030 م 1452هـ. كما صدر العديد من الأنظمة والقرارات ومن التشريعات المعززة لمكانة الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة والتي تضمن حفظ حقوقها ومشاركتها في صنع القرار والتنمية المستدامة في وطنها بما يتوافق مع التربية الإسلامية. ويعتبر استحداث وزارة الخدمة المدنية قبل دمجها مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية" لـ "وكالة تمكين المرأة من أدلة العناية والاهتمام بمسألة تمكين المرأة. أنشئت هذه الوكالة في أبريل من عام 2019 م والتي هدفت لتوفير فرص وظيفية للمرأة في القطاع العام، وبعد دمج وزارتي الخدمة المدنية" و "العمل والتنمية الاجتماعية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية توسع دور الوكالة ليشمل القطاع الربحي وغير الربحي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. كما أن من أحد مستهدفات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تمكين عمل المرأة ورفع مستوى المشاركة في سوق العمل وذلك من خلال خفض مستوى بطالة المرأة وتمكينها من المناصب القيادية (الورثان، 2021).

في إطار الرؤيا المملكة العربية السعودية الطموحة 2030، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجري في السعودية، والتي وعد بها سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، لتحطم القيود الاجتماعية الصارمة، كان للمرأة السعودية نصيب كبير حظيت به؛ فقد قطعت المرأة شوطًا طويلاً في الحصول على ما تحلم به من الحقوق والحريات، نتيجة الإصلاحات الداعمة لحقوق المرأة، حيث أكد الأمير محمد بن سلمان أكثر من مرة دعمه لمنح المرأة كامل حقوقها وواجباتها، وقد أسهمت تلك الإصلاحات في دعم حقوقها وتمكينها والارتقاء بها، حيث رفعت الحظر عن قيادة المرأة للسيارة، وزيادة فرصة عملها والاعتماد عليها في سوق العمل (محمد، 2020).

وفي جانب دور المرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية حملت الرؤيا مفاتيح تحرر المرأة السعودية من القيود التي كبلتها لسنين عن المشاركة الفاعلة في الحياة العملية؛ وذلك من خلال معالجة البطالة وتعزيز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة، وتحقيق الاستفادة القصوى من طاقات الشباب والشابات على حد سواء وإتاحة الفرص لهم وإكسابهم المهارات اللازمة التي تنمي قدراتهم. إن المرأة السعودية قادمة بدور تنموي في رؤية 2030 لتحقيق نجاحات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي بتقدير القيادة السياسية بتفوقها العلمي والعملي ؛ حيث تم فتح الباب أمام المبدعات والمثقفات والمتميزات للمشاركة في النهضة والبناء وتشجيعهن على الإنتاج مع التمسك بتقاليدهن وحجابهن وعاداتهن الأصيلة. وعلى الرغم من الثقافة السائدة التي جنحت للتقليل من منزلة الأنثى في العالم العربي، أثبتت المرأة السعودية جدارتها بتحقيق الإنجازات ومن ذلك زيادة تعيينات النساء السعوديات في المناصب القيادية في

الفترة الأخيرة لم تأت من فراغ، بل دعم من ذلك إصرار رؤيا المملكة 2030 على تمكين المرأة (محمد، 2020).

وتؤكد دراسة محمد (2020) أن رؤية 2030 عملت على إشراك المرأة بنسبة كبيرة في سوق العمل، والاعتماد عليها؛ حيث وافق مجلس الشورى السعودي على توظيف النساء في قطاعات وزارة الحرس الوطني في الأعمال المساندة، وتمليك العسكريين من النساء سكنًا بعد التقاعد، وجاءت هذه الموافقة نتيجة توصية رفعتها لجنة الشؤون الأمنية بالمجلس. ستزيد نسبة النساء في سوق العمل إلى 30% من النسبة المقدرة في 2016 ب 22%.. من أجل ذلك ذلك يرى الكثيرون في رؤيا السعودية 2030 التي أطلقتها المملكة أبريل 2016، فرصة مهمة للاستفادة من اليد العاملة النسائية المحلية، وقد غذى هذا التوجه أن المرأة السعودية كانت من ضمن اهتمامات هذه الرؤية التي وضعت ضمن أهدافها رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، والاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها، وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة للإسهام في تنمية المجتمع والاقتصاد، وقد بدأت بوادر هذه الإصلاحات الجديدة بالفعل مع رؤيا 2030 التي لم تكتف بإشراك المرأة في الحياة العملية فحسب، بل اهتمت بكافة جوانب حياة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

رؤية المملكة 2030 في تمكين المرأة:

تولي رؤية المملكة 2030 تمكين المرأة السعودية أهمية كبيرة، حيث تهدف إلى تعزيز دورها في المجتمع، وتوسيع مشاركتها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من أن برامج الرؤية الاثنا عشر تصب بشكل أو بآخر في دعم وتعزيز دور المرأة في التنمية، إلا أن هناك برامج ومبادرات كان هدفها الأساسي هو سد الفجوة بين الجنسين في سوق العمل، وخفض معدل البطالة بين النساء، ورفع ترتيب المملكة على مؤشر التنافسية العالمية، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي (المنصة الوطنية، 2024، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2024، مجلس شئون الأسرة، 2020، فوزية بكر، 2022، 7 – 8):

أولا: مبادرات في مجال العمل:

خصصت الرؤية أهدافاً ومبادرات تسهم بخفض نسبة البطالة بين النساء بشكل عام من خال وضع الإطار المؤسسي والتشريعي لتمكين المرأة ومشاركتها النوعية في القطاعات الحكومية والخاصة، وزيادة تمثيلها في مواقع السلطة واتخاذ القرارات، وفتح المجال أمامها للعمل في قطاعات مختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في التوظيف، والتي تساعد على تقليص الفجوة النوعية وتميكن المرأة السعودية، وإبراز دورها لتكون من منظومة بناء الوطن، وفيما يأتي المبادرات المتعلقة بالعمل:

1– مبادرات لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل:

أ– رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٪22 إلى ٪30.

ب– خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة من خلال رفع نسبة الامتثال لنظام حماية الأجور من 50% إلى 80% بنهاية العام 2020م.

ج– دعم تكاليف حضانة أطفال المرأة العاملة عبر إطاق برنامج (قرّة) الذي يهدف إلى تمكين المرأة من الالتحاق بسوق العمل والاستمرار فيه وهي مطمئنة على رعاية أطفالها في مراكز حضانة مؤهلة، ومدة الدعم (4) سنوات للطفل الواحد.

د– دعم وسيلة نقل المرأة العاملة من خال إطاق برنامج (وصول) الذي يهدف إلى تمكين المرأة العاملة من توفير وسيلة نقل آمنة وبتكاليف منخفضة.

هـ– تطوير بيئة عمل ملائمة لعمل المرأة.

و– تطوير عمل المرأة في المجالات السياحية والتراثية.

2– مبادرات خاصة بالعمل الحكومي:

أ– مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في الخدمة المدنية، وتتضمن رفع نسبة النساء في الوظائف العليا المتضمنة المرتبة 11 وما فوقها وبند الوكلاء والوكلاء المساعدين، وعليه أنشئت وكالة لتمكين المرأة في القطاع العام في مطلع أبريل 2019 في وزارة الموارد البشرية والتنمية االجتماعية؛ لتكون مساهمة في رفع هذه النسبة.

ب– إطلاق (البرنامج الوطني لإ وتطوير القيادات الإدارية)، وهو من مبادرات معهد الإدارة العامة للعام 2020م، ويهدف لتمكين القيادات النسائية في الخدمة المدنية، من خلاب بناء إمكاناتها وقدراتها القيادية وزيادة مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار.

ج– تشجيع المرأة عى العمل و(العمل عن بعد) ويهدف يهدف مشروع (إستراتيجية العمل عن بعد في الخدمة المدنية) إلى إعداد إستراتيجية لتنظيم عمل المرأة عن بعد في الخدمة المدنية بما يضمن نجاح تطبيقه.

د– رفع نسبة النساء العاملات في قطاع الدولة في الخدمة المدنية من نسبة 39.8 ٪ إاى 42 ٪ بحلول العام 2020.

3– مبادرات تخص العمل في القطاع الخاص:

أ– توليد أكثر من (450 ألف) وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام 2020م

ب– سعودة الوظائف لإتاحة المزيد من فرص العمل للسعوديين والسعوديات.

4- ريادة الأعمال:

تهدف رؤية المملكة إلى النهوض بريادة الأعمال من خلال:

أ- تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

ب- تشجيع النساء في مجال الصناعة خاصة المنشآت الصغيرة التي تحتاج إلى الدعم والتي هي أساس لِرؤية 2030.

ج- زيادة عدد المنشآت القائمة، ذات المسؤولية المحدودة، من (50 ألف) منشأة إلى (104) ألف منشأة للعام 2020م.

د- تنمية قطاع المشاريع متناهية الصغر ورعايته بهدف تعزيز دور الشباب والشابات السعوديين، وتمكينهم من الإسهام بدور فاعل في التنمية الاقتصاية والاجتماعية بالمشاركة مع المؤسسات الشقيقة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ثانيا: مبادرات المجال التعليمي:

تعديل الكثير من المناهج القائمة وجعلها متساوية بين مدارس البين والبنات وإدخال برامج جديدة مثل: برنامج التربية البدنية في مدارس البنات وطرح بكالوريوس" الرياضة والنشاط البدني " للطالبات وإتاحة تخصصات جديدة مثل الهندسة في كافة جامعات المملكة وكذلك الدخول والعمل في بعض تخصصات الشؤون العسكرية والحربية.

ثالثا: مبادرات في المجال الاجتماعي والأسري:

- تشكيل مجلس شؤون الأسرة وتحسين الإجراءات المتعلقة بالحضانة والولاية والنفقة والتبليغ عن الولادة والحصول على الوثائق الرسمية للأطفال بحيث يكون متساويا بين الأب والأم.

- إدخال نظام مكافحة التحرش لتمكين المرأة من اعمل في الأماكن المختلطة وضبط زواج القاصرات وتحديده ب (18) سنة.

- برامج دعم الأرامل والمطلقات من خلال توفير عدة خدمات لهن كصندوق النفقة- والدعن السكني للأرامل، وخدمة معاش الضمان للأرامل والمطلقات، وبرنامج كنف من بنك التنمية للأرامل والمطلقات، وجمعية دعم للأرامل والمطلقات.

- برنامج الأمان الأسري الوطني الذي كان له دور دور كبير في تعزيز دور المملكة في المجالات الإنسانية والمساهمة في إعداد الأنظمة والسياسات الوطنية لمكافحة العنف الأسري، والمساهمة في إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية المستقبلية لمكافحة العنف الأسري.

رابعًا في المجال القيادي:

نجحت المرأة السعودية في الفوز بثقة القيادة في الانطلاق نحو تمثيل بلادها في الخارج، واعتلاء منصات دبلوماسية كسفيرة وكملحقة في كافة القطاعات إضافة الي تمكينها داخليا بمحاولة اتباع سياسة الانحياز الإيجابي في توظيف الإناث بحيث فتحت لها الفرص التدريبية والوظيفية في كل القطاعات من تجارة وصناعة وكليات حربية وعسكرية.

وإيمانًا بدور المرأة في المجتمع تم إشراكها في مجلس الشورى وفقًا لضوابط الشرع، وجاءت مشاركة المرأة في مجلس الشورى تعزيزاً لمكانتها في المجتمع وتطويرا لمهاراتها، بالإضافة إلى تعزيز وتوظيف جزء من طاقات المجتمع في سبيل تحقيق التنمية الشاملة في الدولة.

مؤشرات تمكين المرأة السعودية في رؤية المملكة 2030:

1- حققت المملكة قفزات نوعية فيما يخص تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل وانعكست الجهود والتشريعات الإصلاحية التي تمت خلال السنوات الأخيرة وفق رؤية المملكة 2030 على مستهدفات تمكين المرأة حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 15 سنة فما فوق 33.5 % بنهاية 2020، في حين تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 17% إلى 31.8% متجاوزين بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030 للوصول إلى نسبة 30%، كما بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا 30% في القطاعين العام والخاص خلال العام الماضي 2020. كما أظهرت المؤشرات ارتفاع نسبة النساء السعوديات في الخدمة المدنية إلى 41.02 % بنهاية 2020. (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2024).

2- تقدم مركز المملكة في عدد من المؤشرات المرتبطة بالمرأة، ومن أبرزها مؤشر حصة المرأة في سوق العمل (من إجمالي القوى العاملة) لتصل إلى 31.8% متجاوزاً مستهدف 2020 في الوصول إلى 27.6%. ومؤشر معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات لتصل إلى 33.5% متجاوزة مستهدف 2020 في الوصول إلى 26.15%. ومؤشر (المرأة ، أنشطة الأعمال، والقانون) الصادر عن مجموعة البنك الدولي 80 نقطة من 100 في العام 2021 (المنصة الوطنية، 2024).

3- 58 % نسبة الزيادة في استفادة سيدات الأعمال لبرنامج دعم المنشآت الصغير والمتوسطة مقارنة بالعام السابق 2019.

4- شكلت نسبة الإناث الخريجيات (53%) مقارنة بالذكور (47%)، و(58%) من المتخرجين من تخصص STEM هم من الإناث للعام 2020

في ضوء العرض السابق للدور التنموي للمرأة السعودية وفق رؤية المملكة 2030 يُلاحظ النقلة النوعية في الدور الذي تؤديه المرأة في المجتمع السعودي بعد اعتماد الرؤية؛ حيث أتت ببرنامج شامل وطموح لتعزيز مكانة المرأة كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما أحدث تحولاً كبيرًا في تمكينها ودورها في مختلف القطاعات. لقد نظرت رؤية المملكة 2030 إلى المرأة على أنها جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، وأسهمت بشكل مباشر في تطوير كافة القطاعات مثل التعليم، الصحة، الاقتصاد، الإعلام، وغيرها. هذا التوجه يعكس التزام المملكة بتحقيق التوازن بين الجنسين وتوفير فرص متكافئة للرجال والنساء، بما يتماشى مع القيم الإسلامية والاتفاقيات الدولية التي تدعم حقوق الإنسان، وقد كان من بين الأهداف التي وضعتها الرؤية، زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30% بحلول عام 2030، وهذه الزيادة تشير إلى إدراك المملكة للإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها المرأة وقدرتها على تقديم إسهامات ملموسة في تعزيز الاقتصاد الوطني؛ حيث إن تمكين المرأة لا يقتصر فقط على توفير فرص العمل، بل يمتد ليشمل تعزيز دورها في القيادة وصنع القرار، بالإضافة إلى توسيع نطاق مشاركتها في الحياة العامة والاجتماعية. في النهاية يمكن القول إن دور المرأة في تحقيق رؤية 2030 يتجاوز كونه مجرد تمكين اقتصادي ليصبح جزءًا من تحول اجتماعي وثقافي أوسع؛ فالمرأة السعودية أصبحت شريكة فاعلة في هذا التحول، وقد أسهمت الإصلاحات الأخيرة في تعزيز مكانتها في المجتمع، مما يمهد الطريق لمزيد من الإنجازات المستقبلية، وبما يعزز دورها التنموي في المؤسسات الاجتماعية.

المطلب الرابع: تحديات الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية:

تواجه المرأة العربية بوجه عام، والسعودية على وجه الخصوص تحديات مرتبطة بالعمل والمشاركة في القرار والشأن العام، فعلى الرغم من إحراز الدول العربية تقدمًا ملموسًا في تعليم الفتاة وفي تخفيض نسبة الأمية بها، إلا أن المشكلة تبدو في غياب العلاقة بين التوسع في تعليم المرأة والوزن النسبي لما تمارسه من تأثير في صنع الحياة من حولها. والمتطلع برؤية استشرافية يتبين له أن غياب هذه العلاقة بين التعليم والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية سوف تستمر لبعض الوقت، فالقضية في العالم العربي ليست مجرد تعليم الفتاة، ولكنها أعمق من ذلك؛ إذ ترتبط بمنظومة من القيم لا تزال تحكم على المرأة باعتبارها تابع، وأن جلّ مشاركتها في كثير من الأحوال غالبًا ما تكون منزلية، ناهيك عن ارتباط ذلك ببعض الجوانب القانونية والسياسية والموروثات الثقافية السلبية التي تحول بصورة مباشرة وغير مباشرة دون مشاركة المرأة للرجل في العمل السياسي، فما بالنا بتقلدها للمناصب القيادية التي لا تزال حكرًا على الرجل، باستثناءات قليلة هنا أو هناك (ابن الشميلان، 2016).

ولكن التحديات الحقيقية يكمن بعضها في عوامل مختلفة بعضها يرتبط بثقافة المجتمع ومنظومة القيم والمعتقدات والاتجاهات المشركة بين الناس، ويكمن البعض الآخر في المعوقات التعليمية والإدارية التي جعلت من الإدارات النسائية تابعة للرجل في العديد من الدوائر الحكومية، والذي كانت إحدى مسبباته حداثة تعليم المرأة وقصور تدريبها نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قللت من أهمية دور المرأة في التنمية ومن مشاركتها في الحقل الاقتصادي، والذي انعكس على مدى إسهامها ودخولها سوق العمل السعودي بشكل أكبر مما هو حادث فعليًا، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض هذه العوامل والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي (الفايز، 2011؛ الملاحي، 2021):

لا تزال المعوقات المرتبطة بثقافة المجتمع من قيم وعادات وتقاليد تؤثر على مدى مساهمة المرأة في سوق العمل، وتقوم التنشئة الاجتماعية والمورثات الاجتماعية دورًا كبيرًا في تكوين النظرة الإيجابية أو السلبية للمرأة ودورها كمشارك في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص.

من المعوقات المرتبطة ببيئة العمل المشكلات المتعلقة بتدني الأجور، وطول ساعات العمل، واشتراط اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي التي لا تتقنها الكثيرات من المتقدات للعمل، وعدم توفر تأهيل وتدريب كافيين للفتيات للعمل لدى القطاع الخاص، وعدم توفر البيئة المناسبة لمنع الاختلاط، وصعوبة المواصلات.

كما تعاني المرأة السعودية من تعارض أو صراع الأدوار والمتمثل بدورها الأسري؛ كأم وزوجة.. ودورها العملي وما يتطلبه من مسؤوليات وواجبات؛ حيث تواجه المرأة الكثير من الصعوبات والمتاعب نتيجة خروجها من المنزل والمشاركة في النهضة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وترتب على خروج المرأة للعمل لزيادة أدوارها الاجتماعية، فنجد أن المرأة أمام مطالب عديدة منها مطالب البيت كربة منزل، ومطالب العمل كموظفة، وقد يصعب عليها أحيانا التوفيق بينها. ويعبر صراع الأدوار من أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة، فيتوقع من المرأة أن تقوم بأدوارها الأسرية على أكمل وجه، فالمرأة تتحمل جميع الأعباء المنزلية، لأن مازالت الصورة التقليدية للرجل السعودي الذي يضع جميع الأعباء المنزلية على المرأة ورفضة المشاركة فيها، فيؤدي صراع الأدوار إلى نتائج عكسية على شخصية العاملة التي تؤثر على إقبالها على العمل، والتطوير من قدراتها لتصل إلى الإبداع.

ضعف الإفادة من برامج التدريب المهني هناك أعداد ضخمة من النساء العاملات يعشن في ظل وضع يتعذر فيه انتظام الحضور إلى مراكز التدريب بسبب الحاجة أو المساهمة المالية في دخل الأسرة، وكذلك الواجبات المنزلية، وهذه المعوقات تحول دون التحاقهن أو استفادتهن من برامج التدريب، أو غياب المعرفة بالفرص المتاحة من التعليم المهني أو التقني.

من جانب آخر أشارت دراسة عتيبة (2020) إلى أن أن هناك بعض الموروثات الثقافية والاجتماعية عن المرأة أثرت بشكل سلبي على وضع المرأة في المجتمع السعودي؛ فقد كان هناك فريق من أفراد المجتمع يتحفظون، وربما يمانعون عمل المرأة خوفًا من أن تفشل في القيام بدورها في الأسرة أو أن تضطر إلى الخروج عن الضوابط الشرعية، وكذلك الأمر بالنسبة لتعليم الفتاة، فاتخذت الدولة إجراءات لتصحيح أوضاعها وإعادتها إلى مكانتها في المجتمع.

في ضوء ما تقدَّم، يتضح أن الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية شهد تطورًا ملحوظًا، وقد انعكس هذا التطور في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن خلال تحليل ما ورد في هذا المحور من الدراسة يمكن القول إن المرأة السعودية أصبحت عنصرًا فاعلاً في التنمية الوطنية، حيث أسهمت القرارات الحكومية والتشريعات في تمكينها وتمهيد الطريق لها لتحقيق أدوار جديدة لم تكن ممكنة في الماضي، وهذا التمكين جاء نتيجة مزيج من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بالمرأة لتجاوز الأدوار التقليدية المحدودة التي كانت تُفرض عليها في السابق، والتركيز على تكافؤ الفرص والمساواة بينها وبين الرجل في التعليم والعمل والمشاركة في صنع القرار. ومع ذلك، فإن تحليل التحديات التي تواجه المرأة السعودية يظهر بوضوح أن هناك فجوة وتحديات لا تزال موجودة بين ما تحقق وما يمكن تحقيقه؛ فلا تزال المرأة تواجه صعوبات تتعلق بالمعوقات الاجتماعية والثقافية، كالموروثات الاجتماعية التي تعوق مشاركتها الكاملة في سوق العمل، وخصوصًا في القطاع الخاص، إضافة إلى قضايا تتعلق بصراع الأدوار بين مسؤولياتها الأسرية والعملية، وهذه التحديات تتطلب مزيدًا من الدعم والتوعية من أجل ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية الحقيقية، ومع ذلك تُظهر الإنجازات التي تم تحقيقها بفضل حكومتنا الرشيدة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والإعلام، أن هناك قدرة كبيرة لدى المرأة السعودية على المنافسة والابتكار، ومع استمرار الدولة في دعم هذه الجهود وتعزيز دورها على المستويين المحلي والدولي، يمكن التطلع إلى مستقبل تكون فيه المرأة السعودية شريكًا فاعلاً في دفع عجلة التنمية المستدامة، مما يسهم في تعزيز دورها القيادي وتحقيق المزيد من فعاليات الدور التنموي للمرأة السعودية في المؤسسات الاجتماعية وفق رؤية المملكة 2030، وفي المحور الثالث من الدراسة الحالية سيتم إبراز الدور التنموي للمرأة السعودية وفق الرؤية المباركة.

المطلب الخامس: توصيات البحث:

1- تشجيع مشاركة المرأة في أنشطة الخدمة العامة، والأنشطة التطوعية التي تعود بالنفع على المجتمع كمشاريع محو الأمية، وتنظيم الأسرة، ونشر الوعي الصحي، والتشجيع على التبرع بالدم.

2- القيام بحملات توعوية وتثقيفية للمراة السعودية للتعريف بأهمية دورها التنموي في المجتمع، وتأثير ذلك اجتماعيا، وثقافيا، وتعليميا، وذلك من خلال تنظيم محاضرات وبرامج معدة خصيصا لذلك.

3- تعميق الشعور بأهمية دور المراة في المجتمع من خلال سن القوانين والتشريعات التي تساوي بين الجنسين في الحقوق والواجبات المجتمعية، وفي كافة الميادين الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتعليمية.

4- تشجيع الحوار الفكري والثقافي بين الشباب عامة، والمرأة خاصة حول قضايا التنمية المستدامة، والتحديات الداخلية والخارجية وسبل مواجهتها.

5- زيادة تمكين المرأة في المناصب القيادية داخل المؤسسات الاجتماعية، من خلال برامج تدريب وتأهيل متخصصة في القيادة والإدارة الاجتماعية.

6- دعم المبادرات والمشاريع الاجتماعية التي تقودها النساء من خلال التمويل والتسهيلات الإدارية، مما يعزز من مساهمتهن في التنمية المجتمعية.

7- إعداد برامج توعوية داخل المؤسسات تهدف إلى نشر ثقافة المساواة المهنية وتمكين المرأة، لتغيير الصور النمطية داخل بيئة العمل الاجتماعي.

8- تحفيز الجامعات ومراكز البحوث لإجراء مزيد من الدراسات حول مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية وربط نتائجها بسياسات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

ابن الشميلان، عبد الوهاب بن شباب. (2016). القيادة السعودية النسائية بين الفرص والتحديات في القطاع الشميلان الحكومي. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (1)، 179 – 207.

الأحمدي، ريم سعيد مصلح، والبرديسي، مرضية بنت محمد. (2019). دور المراكز الاجتماعية في تمكين المرأة: دراسة مطبقة على المستفيدات من النساء في مركز الملك سلمان الاجتماعي. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، *62*(3)، 162 – 198.

أفغاني، أماني عبد العزيز عبد الغفور، ومحمد، سمحاء سمير إبراهيم. (2023). تمكين المرأة السعودية والتنمية المستدامة: دراسة للاتجاهات والتحديات. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، (32)، 183 – 245.

آل عمر، حمود، والعبدي، بدر صالح. (2018م). تمكين المرأة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: الواقع والمأمول. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، (22)، 43– 63.

البطريق، غادة. (2019م). وعي الإعلاميين السعوديين بدورهم في تشكيل الاتجاهات نحو المرأة بما يتوافق مع رؤية 2030 في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، (68)، 56–65.

البكر، فوزية بكر. (2022م). تمكين المرأة السعودية في ظل رؤية 2030 الفرص والتحديات. *المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل*، *2*(4)، 1–12.

الحربي، هيا صالح سعود. (2021). حقوق المرأة السعودية وفقا للأنظمة والمنظمات العالمية والمتغيرات المجتمعية المستحدثة. *حوليات آداب عين شمس*، (49)، 15 – 35.

واطيلة، نجمة ونيس سعد (2024). دور المرأة في التاريخ الإسلام: تحليل لمكانة ومساهمات المرأة عبر العصور، *مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد التاسع، العدد الثالث*، ص ص 330 – 343.

حسن، حسن مصطفى. (2015). استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (54)، 15 – 60.

الحكمي، حنان. (2020). المرأة السعودية: تحولات الدور والمكانة. *مجلة آفاق سياسية*، (67)، 49 – 52.

الصانع، منى محمد علي. (2023). دور المؤسسات الاجتماعية السعودية من خلال ريادة الأعمال في التنمية المجتمعية وفقا لرؤية 2030. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية*، *19*(1)، 385 – 404

الصبري، نيرفانا حسين محمد. (2022). الدور التنموي للمرأة في ظل نهضة الإسلام قديمًا وحديثًا. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*، (11)، 125 – 151.

العيد، نوال بنت عبد العزيز (2012). حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية. *دار الحضارة للنشر والتوزيع*.

الضمور، نبيل ماجد. (2023م). الدور التنموي للبلديات والشراكة مع القطاع الخاص. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*. *4*(6)، 250 – 270.

عاشور، نيللي السيد، خوج، حنان أسعد. (2023م). تعزيز دور المرأة العلمية السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030. *مجلة جامعة الفيوم*.*11*(3)، 125– 141.

عبد الرحمن، ماريه بسام محمد. (2021). ثقافة التنمية في السنة النبوية وصلتها بالدور التنموي للمرأة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة *الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*، *17*(2)، 348 – 393

عتيبة، آمال بنت محمد حسن. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من المنظور التربوي الإسلامي. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية*، (4)، 325 – 405

عمر، أحلام العطا محمد. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، *12*(2)، 1 – 41.

غيث، عاطف (1994م). *قاموس علم الاجتماع*. دار المعرفة الجامعية.

الفارس، نوف عبد الرازق حمد. (2020). التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، *3*(2)، 3 – 25.

الفايز، ميسون بنت علي. (2011). الموارد البشرية النسائية السعودية: نحو إطار استراتيجي لرؤية مستقبلية للتمكين. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، *31*(2)، 558 – 616.

قليوبي، أماني بنت محمد بن محمد. (2023). التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية من منظور التربية الإسلامية. *مجلة كلية التربية*، *39*(11)، 1 – 42.

مجيد، مريم، وحسين، إسراء. (2021). المنظور الإسلامي لدور المرأة في التنمية الاقتصادية. *مجلة التراث*، 11(5)، 239 – 257.

محمد، أمل الماحي. (2020). دور المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *4*(1)، 72 – 89.

مرجي، أمل سمير نزال. (2022). قراءة مقاصدية في الدور التنموي للمرأة المسلمة بين الواقع والمأمول: الوقف الخيري أنموذجا. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، *18*(4)، 261 – 298.

المريمي، الباشير عمران خليفة. (2016). واقع الدور التنموي للمرأة المسلمة في المجتمع. *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية*، *9*(4)، 79 – 113.

الملاحي، وضحى سلمان. (2021). دور عمل المرأة السعودية في المشاريع المنزلية الصغيرة. مجلة الخدمة الاجتماعية، *76*(1)، 1 – 21.

مجلس شئون الأسرة (2020). دور المرأة السعودية في المجتمع وفي قطاعات الأعمال المختلفة والقطاعات الحكومية، الإصدار الثاني.

المملكة العربية السعودية (2017م). *وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030*.
https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf

المنذري، ريا بنت سالم بن سعيد. (2011). دور المرأة المسلمة في التنمية الإدارية. *منتدى دور المرأة العربية في التنمية الإدارية*، مسقط: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 57 – 74.

منشي، روضة محمد هاشم. (2010). *دور المرأة المسلمة في التنمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتطبيقاتها التربوية في مجال الأسرة المنتجة*. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الورثان، طارق بن عبد الكريم بن سعد. (2021). دور التربية الإسلامية في تمكين المرأة السعودية. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، *113*(1)، 28 – 59.

تقرير المرأة السعودية (2022). موجود في الرابط:
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Saudi_Women%27s_Report_2022_AR_1.pdf

المواقع الالكترونية:

– وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتمكين المرأة (2024). الرابط:
https://www.hrsd.gov.sa/767572

– صحيفة أريبيان بيزنس (2024). تاريخ الإطلاع على الخبر بتاريخ 25/ 10 / 2024 على الرابط:
https://arabic.arabianbusiness.com

– صحيفة مال (2024). تاريخ الإطلاع على الخبر بتاريخ 25/ 10 / 2024 على الرابط:
https://maaal.com/archives/202404